العسكر والمسألة الكردية في العراق

المشير الركن عبد السلام محمد عارف (أنموذجاً)

.....

أ.م.د مجول محمد محمود– كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة الموصل

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.25.3.2018.o

المقدمة

ثمة حقيقة مهمة تتلخص في أنه إذا كانت الأوضاع الداخلية لها الأولوية في التحريض على التدخل العسكري، فان هذه الأوضاع نفسها هي التي لها الأولوية في تقرير توجهات النظام الجديد، وتحديد سياسته فالنخبة العسكرية التي تنجح في الاستيلاء على السلطة تجد نفسها منذ اللحظة الأولى مطالبة بتحمل مسؤوليات جديدة وأداء واجبات متعددة [1] ويبدو أن الدولة المدنية الأكثر فقداناً للاستقرار وغير فعالة ومنقسمة هي الأكثر احتمالاً للتدخل العسكري وربما قد يكون وجود (دولة داخل الجيش) يسهم في خلق الظروف العامة لعدم الاستقرار ولا سيما إذا مارست هذه السلطة التدخل بالقوة، فالدولة العراقية افتقرت الى المتطلبات الأساسية لإجراء تغيير فعال في عمليات صنع القرار ونشأ هذا الضعف للدولة من الأسس الجغرافية والبنيوية المصطنعة وأسهمت في النهاية في عدم الاستقرار المزمن للدولة العراقية ومنها عدم التجانس العرقي بين السكان [2] وتؤشر الحقبة التاريخية 1963 – 1968 هيمنة العسكر في العراق بصفة اللاعب الأساسي المتفرد في السلطة والحياة السياسية كذلك على اعتبار النظام السياسي الحاكم في تلك الحقبة التاريخية أنموذجاً للأنظمة العسكرية من خلال تقلدها المواقع الأولى في الدولة العراقية [3] وعلى الرغم من أن المشير عبد السلام مُحَمَّد عارف كان قد مثل تلك السلطة من خلال حركة 18 تشرين الثاني 1963 فقد أيد الأكراد تلك الحركة وذلك التغيير لكنه كان يدرك حجم التعقيد في مشكلة التوفيق بين مطالبة العراق بالوحدة الداخلية والمطالبة بالوحدة العربية وعلى الرغم من ذلك الإدراك للنظام العسكري في العراق برئاسة المشير الركن عبد السلام مُحَمَّد عارف، ألا إن التطورات انتهت بتغليب القوة العسكرية في الوقت الذي تعالت بعض الدعوات لإنهاء المسألة الكردية سلمياً [4] ومهما يكن فإن العسكر في العراق كانوا يعملون على كبح الأطماع الخارجية من خلال التدخلات في الشأن الداخلي العراقي وهذا ما كان يتمثل في[5] التأكيد على الهوية الوطنية العراقية وتأكيد التعاون بين العرب والأكراد [6].

لكن السياسة العراقية الداخلية 1963-1968 قد شهدت هيمنة نخبة صغيرة من ضباط الجيش اذ ازداد تهميش الاكراد فضلا عن تصرف ضباط الجيش ووكلاء الامن على الحياة العامة والخطاب الرسمي بشكل متزايد [7].

وعلى العموم فالمسألة الكردية كلفت العراق كثيراً، واستنزفت منه كثيراً فحال الاكراد حال عرب المشرق الذين مزقهم الاستعمار الفرنسي والبريطاني وسعوا الى الاستقلال والوحدة في حين سعت القيادات الكردية الى تحقيق استقلالها تحت مسميات عدة (8)

المسألة الكردية ومراحل تطورها في العراق

يشكل الأكراد وحدة قومية خاصة نشأت وتفاعلت بتأثير الصراع مع الطبيعة وأنظمة الحكم في الدول التي يتواجدون فيها [9] فهم يتوزعون في أكثر من دولة وخاصةً تركيا وإيران والعراق وسوريا [10] وتحتل المسألة الكردية في العراق مكانة بارزة في تاريخه السياسي الحديث لما أحاط بها من أحداث وما رافقها من تداعيات، إذ كانت موضع تجاذبات قوى دولية وإقليمية وعربية ومساعي هذه القوى لإبقاء العراق في دوامة الصراع الحكومي الكردي بهدف تهديد وحدته السياسية والجغرافية [11].

تعود بدايات ظهور المسألة الكردية إلى فترة الحرب العالمية الأولى فمع انتهاء تلك الحرب خرجت كردستان العراق من السيطرة العثمانية لتقع تحت الهيمنة البريطانية بعد أن استكملت بريطانيا احتلال العراق عام (1918)، وبذلك أصبحت كردستان جزءاً مهماً من الدولة العراقية التي تشكلت عام (1921) وإحدى التحديات الرئيسية التي واجهت هذه الدولة دون العمل الجاد على إيجاد حلول جذرية لها [12] الأمر الذي دفع الأكراد إلى القيام بسلسلة من الانتفاضات أبرزها انتفاضة الشيخ محمود البرزنجي (1881 – 1956) عام (1919) وإعلان نفسه حاكماً على كردستان خلال الفترة تشرين الأول 1922 – أيار 1923، وانتفاضة برزان الأولى (1931– 1932) بقيادة الشيخ أحمد البارزاني (1892 . 1969) وكذلك انتفاضة بارزان الثانية (1943 – 1945) التي قادها الملا مصطفى البارزاني (1903 – 1979)[13] وعلى أثرها اتجه الملا مصطفى لاجئاً إلى الاتحاد السوفيتي [14]. وعند ذلك لم يعد أمام الأكراد سوى متابعة العمل السري وهذا ما فعلوه عندما قاموا بتأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني في آب 1946 فاستمر نشاطهم السياسي والثقافي بالتصاعد [15] حتى سقوط النظام الملكي في 14تموز 1958 وإعلان النظام الجمهوري[16].

شكلت ثورة تموز 1958 انعطافة تاريخية مهمة في تاريخ العراق المعاصر وبداية جديدة في العلاقات الحكومية – الكردية، حيث كان موقفها ايجابياً إزاء الحقوق القومية للأكراد في بادئ الأمر ويمكن استنتاج ذلك من مجموعة الخطوات التي اتخذتها ومنها تأكيد البيان الأول للثورة على الوحدة العراقية الكاملة، وتعيين العقيد الركن خالد النقشبندي وهو كردي عضواً في مجلس السيادة الذي يتمتع بصلاحية رئيس الجمهورية، واختيار شخصين

كرديين في التشكيلة الوزارية وهما مُحَمَّد صالح محمود وزيراً للصحة وبابا علي الشيخ محمود وزيراً للمواصلات [17] كذلك نصت المادة الثالثة من دستور 27 تموز 1958 المؤقت ولأول مرة في تاريخ العراق المعاصر على أن العرب والأكراد شركاء في الوطن العراقي، وأكدت حقوقهم القومية في نطاق الوحدة العراقية وقد عدت هذه المادة الدستورية اعترافاً بأن الأكراد قومية لها وزنها وثقلها السياسي في العراق في ظل الحكومة الجديدة وشكلت نقلة نوعية في العلاقة بين الحكومة والأكراد آنذاك [18] فضلاً عن إصدار قانون بالعفو العام عن القائمين بالحركة الكردية المسلحة خلال الفترة 1945- 1947 وعلى رأسهم الملا مصطفى البارزاني [19] وإجازة الحزب الديمقراطي الكردستاني (البارتي) في 9 شباط 1960، والسماح بصدور بعض الصحف الكردية ومنها جريدة خه بات ـ النضال ـ [20] وذلك بعد صدور قانون الجمعيات رقم 1 لسنة 1960 [21].

لقد حظيت الثورة بتأييد الأكراد حيث أصدر الحزب الديمقراطي الكردستاني في 16 تموز 1958 بياناً الى الشعب الكردي قرر فيه أن يناضل بجميع قواه وإمكانياته ويضع جميع أعضائه ومؤازريه كفدائيين للدفاع عن الجمهورية العراقية ومقاومة الاستعمار ومؤامراته وأذنابه [22]، وفي 29 آب 1958 ابرق الملا مصطفى البارزاني الى مُحَمَّد نجيب الربيعي رئيس مجلس السيادة ببرقية حيّا فيها الشعب العراقي ومن وصفهم ((بقادته الأبطال الزعيم الركن عبد الكريم قاسم والعقيد الركن عبد السلام عارف)) وبثورة تموز التي حررت على حد تعبيره ((الوطن العزيز من الاستعمار المشؤوم والملكية الفاسدة)) [23]، كما بعث الملا مصطفى ببرقية مماثلة الى عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء أعلن فيها تأييده للحكومة الجديدة طالباً المساعدة والتمهيد لعودته من المنفى الى العراق وقد ردَ عبد الكريم قاسم ببرقية جوابية أعرب فيها عن سروره بتلقي البرقية آنفة الذكر ورحّب بعودته الى أرض الوطن [24]، وفي 6 تشرين الأول 1958 عاد الملا مصطفى الى العراق بعد أن زار في طريق العودة القاهرة والتقى بالرئيس جمال عبد الناصر [25] وفي اليوم التالي استقبله عبد الكريم قاسم استقبالاً ودّياً وأعلن الملا مصطفى عن إخلاصه معتبراً نفسه جندياً من جنود الثورة لخدمة العراق [26] ومن جانبه كان عبد الكريم قاسم يؤكد في مواقف كثيرة على الأخوة العربية – الكردية وضرورة توحيد الصف ونبذ الفرقة والسعي من أجل تحقيق مطالب الأكراد القومية وبأنه لن يسمح لأهل التفرقة والعدوان

بالتغلغل في صفوف الشعب العراقي من أجل المحافظة على المكاسب التي حققتها وستحققها الثورة [27].

ومع هذا فقد بدأ الفتور يخيم على العلاقة بين الطرفين الحكومي والكردي حيث أصبحت المطالب الكردية أكثر إلحاحاً ومواقف الحكومة أكثر تصلباً، الأمر الذي دفع الملا مصطفى الى أن يكتب الى عبد الكريم قاسم قائلاً ((إن الكورد سيضطرون إلى إتباع السبيل الذي سلكه الشعب الجزائري إن لم تسو الحكومة العراقية المسألة الكردية))، وأمام إصرار عبد الكريم قاسم على نهجه في تصفية المعارضة الكردية لنظام حكمه اندلعت حركة 11 أيلول 1961 المسلحة [28].

حاولت الحكومة في الأيام الأولى من اندلا ع القتال في كردستان العراق التكتم على قيامها بالعمليات العسكرية حتى 23 أيلول 1961 عندما عقد عبد الكريم قاسم مؤتمراً صحفياً في مبنى وزارة الدفاع أعلن فيه عن بداية ما سماه بـ ((التمرد)) ونهايته خلال سبعة أيام متهماً القوى الغربية ولا سيما بريطانيا في تمويل ذلك ((التمرد)) [29] لكن في حقيقة الأمر لم يكن ذلك الإعلان سوى ذر للرماد في العيون إذ عاشت كردستان العراق في حالة من الحرب المستمرة على الرغم من العفو الذي أصدره عبد الكريم قاسم مرتين ومدده مرتين أيضاً [30]، وفي هذا السياق أعرب الملا مصطفى في برقية الى عبد الكريم قاسم عن ترحيبه بخطوة وقف إطلاق النار وعن استعداده للتفاوض مع الحكومة لمعالجة المشكلة والاستجابة لمطالب الأكراد[31] إلا أن تلك الإجراءات لم تحل دون الاستمرار بالعمليات العسكرية حتى سقوط نظام عبد الكريم قاسم في 8 شباط 1963 [32]، وهكذا طويت صفحة من تاريخ العراق المعاصر بشكل عام والمسألة الكردية بشكل خاص لتبدأ مرحلة جديدة تولى فيها عبد السلام عارف زمام الأمور منذ 8 شباط 1963 عندما تم اختياره رئيساً للجمهورية وحتى مصرعه في 13 نيسان 1966.

نبذة عن حياة الرئيس عبد السلام عارف

ولد عبد السلام مُحَمَّد عارف في محلة سوق حمادة في منطقة الكرخ ببغداد في 21 آذار 1921، ينتمي والده الذي كان يعمل بائع قماش الى عشيرة جميلة وقد هاجر من الرمادي الى بغداد [33] وهو من أسرة لها ماضيها في مقارعة الاستعمار البريطاني، أكمل دراسته الابتدائية في الرمادي والثانوية في بغداد ليلتحق بالكلية العسكرية ويتخرج منها عام 1939 ضابطاً برتبة ملازم ثاني في الجيش العراقي، اشترك في حركة مايس 1941 كآمر رعيل مدرعات وفي عام 1948 شارك في الحرب العربية الإسرائيلية الأولى [34].

أوكلت الى عبد السلام عارف مهمة السيطرة على دار الإذاعة في الصالحية صبيحة 14 تموز 1958 وتمت فعلاً سيطرته على الإذاعة ومن خلالها أذاع البيان الأول للثورة أعلن فيه سقوط الملكية وإعلان الجمهورية في العراق حيث تولى في الحكومة الجديدة منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية[35] ولكن سرعان ما نشب خلاف بينه وبين عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء وذلك لاختلاف توجهاتهما السياسية وطموح كل منهما نحو السلطة وخاصةً حول مسألة الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة (1958 – 1961) [36]، الأمر الذي دفع عبد الكريم قاسم الى إصدار مرسوم جمهوري بالرقم 374 في 11 أيلول 1958 بإعفاء عبد السلام عارف من منصب نائب القائد العام للقوات المسلحة [37]، بحجة أن الإبعاد جاء نتيجة لضغط قادة الفرق من الضباط وانه ليس إقالة وإنما يستطيع التفرغ لمهامه في وزارة الداخلية [38]، وفي 30 أيلول أصدر عبد الكريم قاسم قرار آخر يقضي بتنحية عبد السلام من منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية وتعيينه سفيراً للعراق في بون عاصمة جمهورية ألمانيا الاتحادية [39].

وفي 5 تشرين الثاني 1958 القي القبض عليه بتهمة التآمر على سلامة الوطن تمهيداً لمحاكمته، وفي 27 كانون الأول 1958 عقدت المحكمة العسكرية العليا برئاسة العقيد فاضل عباس المهداوي جلستها الأولى للنظر في التهمة الموجهة الى عبد السلام وفي 5 شباط 1959 أصدرت المحكمة قرارها بإعدام عبد السلام وتجريده من رتبته العسكرية إلا أن عبد الكريم قاسم احتفظ بالحكم ولم يصادق عليه وعلى مايبدوا انه كان ينوي أن يبقي الحكم سيفاً

مسلطاً فوق رأس عبد السلام وأنصاره إذا ما حاول أحدهم القيام بحركة ضده، وفي 25 تشرين الثاني 1961 تم الإفراج عن عبد السلام عارف [40].

وأثر حركة 8 شباط 1963 انتخب المجلس الوطني لقيادة الثورة عبد السلام رئيساً للجمهورية ومنحه صلاحيات استثنائية وتم ترفيعه الى رتبة مشير ركن، فكان أول رئيس جمهورية في العراق [41]، وجاء إسناد منصب رئاسة الجمهورية إليه استناداً الى مواقفه السابقة من قضية الوحدة وخلافه مع عبد الكريم قاسم فضلاً عن محولة كسب تأييد العناصر القومية [42]، وبمرور الوقت انقلب الرئيس عارف على البعثيين الذين أوصلوه الى السلطة مستغلاً كثرة الانشقاقات والانقسامات بين صفوفهم وخاصة بعد عقد المؤتمر القطري في 11 تشرين الثاني 1963 [43]، عندئذ وجد الفرصة سانحة لتقويض دورهم في حركة 18 تشرين الثاني 1963 تمكن الرئيس عارف من خلالها السيطرة على السلطة في البلاد حيث تولى رئاسة المجلس الوطني لقيادة الثورة وأصبح القائد العام للقوات المسلحة فضلاً عن منصبه كرئيس للجمهورية وتم منحه صلاحيات واسعة [44].

لقد مرَ نظام الرئيس عبد السلام عارف منذ 18 تشرين الثاني 1963 وحتى مصرعه في حادث سقوط طائرته في البصرة يوم 13 نيسان 1966، بثلاث مراحل بدأت المرحلة الأولى من تشرين الثاني 1963 وحتى شباط 1964 وتميزت بتركيز جهوده لتثبين أركان نظامه الذي اعتمد على ائتلاف فضاض من العسكريين وضم مؤيديه المعروفين باسم العارفيين فضلاً عن بعثيين وناصريين وقوميين آخرين [45]، وتميزت المرحلة الثانية الواقعة بين آذار /1964 – أيلول 1965 بتحقيق التقارب بين العراق والجمهورية العربية المتحدة بشكل بارز وكبير على جميع المستويات [46]، ولا سيما توقيع اتفاقية 26 أيار 1964 [47]، أما المرحلة الثالثة الممتدة من أيلول 1965 وحتى نيسان 1966 فقد انفرد فيها الرئيس عارف بالسلطة وأصبح حاكماً مطلقاً يدير أمور البلاد بمفرده حتى مصرعه [48] ليخلف أخيه عبد الرحمن عارف في رئاسة الجمهورية [49]، وبذلك استغرق حكم الرئيس عبد السلام عارف ثلاث سنوات وشهرين وستة أيام [50].

الرئيس عارف والمسألة الكردية عام 1963

عُرف عبد السلام عارف بمواقفه المتشددة من المسألة الكردية قبل توليه رئاسة الجمهورية في شباط 1963، فعلى سبيل المثال كان عارف نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية وعدد من كبار ضباط الجيش من المعارضين لعودة البارزاني [51] من منفاه في الاتحاد السوفيتي الى العراق بعد ثورة 14 تموز 1958 بحجة أن الجمهورية الفتية لم تستقر بعد واحتمال تحول البارزاني الى عدواً لها [52]، وعندما طرحت مسألة عودة البارزاني قال عارف كلاماً مشهوراً "لوكان الأمر بيدي أقول له برو برو"، وهي كلمة باللغة الكردية تعني باللغة العربية "اذهب اذهب" [53] لكن عبد الكريم قاسم أُنهى الجدل حول المسألة بقوله " إن البارزانيين قد عانوا ما يكفي من المتاعب في منفاهم في ظل النظام القديم ويجب أن تكون أكثر تساهلاً معهم" [54]، وعندما رضخ عارف لقرار الحكومة بعودة البارزاني وراجعه وفد برئاسة إبراهيم احمد(1914-1999) سكرتير الحزب الديمقراطي الكردستاني (البارتي) لاستلام جوازات سفر الوفد للذهاب إلى الاتحاد السوفيتي والعودة مع البارزاني خاطب عارف الوفد مهدداً بأن العهد الجمهوري ليس كالعهد الملكي وحذرهم من القيام بأي حركة أو تمرد وأنه سوف " يشوي البصل على أذانهم " إذا تحركوا كما كانوا يفعلون في العهد الملكي [55].

وفي أعقاب التغيير السياسي الذي شهده العراق في 8 شباط 1963 والإطاحة بنظام الزعيم عبد الكريم قاسم تولى عبد السلام عارف منصب رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة ورقي الى رتبة مشير ركن[56]، وكان ذلك التغيير موضع ترحيب من الأكراد الذين وجدوا فيه بداية مرحلة جديدة من الأمن والاستقرار في البلاد وإمكانية إيجاد حل سلمي وعادل للمسألة الكردية على أساس الحكم الذاتي [57] فأعلنت القيادة الكردية وقف إطلاق النار حقناً للدماء العربية الكردية ولإفساح المجال أمام الحكومة لتنفيذ وعودها بشأن منح الأكراد الحكم الذاتي [58] وبعث كل من صالح عبدالله اليوسفي (1917-1981) عضو المكتب السياسي للحزب البارتي والعميد المتقاعد فؤاد عارف [59] برقية تهنئة الى المجلس الوطني لقيادة الثورة جاء فيها: ((تلاحمت ثورتكم مع ثورة الشعب الكردي العظيمة ضد طغيان قاسم. ... وأن الكرد أُعجبوا بالحركة التي [أطاحت] بـ (قاسم) وهم ينتظرون

الخطوات العملية من هذه الحركة نحو حل المشكلة الكردية على أساس الحكم الذاتي، الذي من شأنه أن يرسي قواعد الأُخوة الى الأبد)) [60].

وفي محاولة لتهدئة الأوضاع في كردستان العراق أوضح حازم جواد (1936_) وزير الدولة الناطق الرسمي باسم الحكومة في مؤتمر صحفي في 15 شباط 1963 بأن الحكومة تدرس جدياً مسألة حل مشكلة إخواننا الأكراد بما يضمن الوحدة الوطنية للشعب العراقي وأكد بأن القضية ستحل بعد الاستماع الى آراء إخواننا الأكراد [61] وبناءاً على ذلك وصل الى بغداد وفد كردي مؤلف من جلال الطالباني وصالح اليوسفي ولقمان ملا مصطفى البارزاني للتفاوض من أجل إيجاد حل سلمي للمسألة الكردية، وبعد جولة من المفاوضات مع الوفد الحكومي المؤلف من علي صالح السعدي نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية وصالح مهدي عماش وزير الدفاع وطالب شبيب وزير الخارجية وحازم جواد وزير الدولة توصل الطرفين الى نتائج مرضية وفي هذا قال طالب شبيب:

((اتفقنا على إعلان بشأن نظام اللامركزية وإخراجه علناً الى الرأي العام العراقي والعربي وقد كنا في حقيقة الأمر نخشى التوسع في مضمون الإعلان رغم إيماننا وإرادتنا على التفاهم والسلام وأول ما كنا نخشاه جراء ذلك هو رد فعل الدول المجاورة وثانياً رد فعل الرأي العام العربي والبعثي والقومي والعراقي لعد تهيئتهم الى تقبل الأطروحة الجديدة التي كنا نرغب أن تكون أوسع مما أسميناه باللامركزية)) [62].

وفي 9 آذار 1963 أصدرت الحكومة بياناً أكدت فيه عزمها على منح الحقوق القومية للشعب الكردي على أساس اللامركزية ووعدت بإدخال هذا المبدأ في الدستور المؤقت والدائم عند تشريعهما وبتشكيل لجنة خاصة لوضع الخطوط العريضة للامركزية [63]، وقد بدأ تنفيذ هذا البيان رغم أن وقف إطلاق النار في 10 شباط 1963 لم يعلن عنه في الواقع في شكل اتفاقية وإنما تصريحات منفصلة أدلى بها كل من الرئيس عارف والبارزاني، ويبدو أنه لم يكن ثمة شك في رغبة الرئيس عارف في إنهاء القتال لكنه لم يستطع احتمال فكرة التعامل مع الأكراد على قدم المساواة كما تفصح عنها كلمتا اتفاقية ومفاوضات[64] وعليه فقد أصدر الرئيس عارف في 10آذار1963 عفواً شاملاً عن القائمين بالحركة الكردية المسلحة، إذ نصت المادة الأولى من القانون على إعفاء ((جميع الأشخاص الذين قاموا بالحركة المسلحة

الكردية في المنطقة الشمالية للجمهورية العراقية والمساهمين في عمل من أعمالها منذ يوم 9أيلول1961 من التعقيبات والتبعات القانونية عن جميع الأفعال)) [65]، وفي 18 آذار أصدر الزعيم رشيد مصلح الحاكم العسكري العام بياناً يقضي برفع الحصار الاقتصادي عن كردستان العراق والمفروض منذ عهد الزعيم عبد الكريم قاسم [66].

رحب الأكراد من حيث المبدأ باللامركزية لكنهم وجدوا في محادثاتهم مع المسؤولين الحكوميين آنذاك أن المشروع اللامركزي لا يتجاوب في مظاهره مع الحقوق القومية التي يطالبون بها حيث تبين أن المشروع عبارة عن لامركزية عامة ستطبق على جميع الألوية العراقية ولا يعامل الأكراد كمجموعة متميزة ضمن البلاد ولا يمنحهم أي كيان أو ميزة خاصة [67]، لذلك رفضت القيادة الكردية مبدأ اللامركزية الإدارية وما جاء في المنهاج المرحلي الذي أعلنته الحكومة في 15 آذار 1963 [68]، وبتوجيه من البارزاني نشطت فروع البارتي في تقديم مقترحاتها وأفكارها عن اللامركزية السياسية، وقد أوصى (الإدارة الذاتية) [69] وعن البارزاني الى عقد مؤتمر شعبي في كويسنجق في 17-19 آذار 1963 لتحديد مفهوم البارتي للامركزية السياسية، وقد أوصى المؤتمر بتشكيل إدارة كردية في كردستان تتولى التشريع والسلطة التنفيذية والقضائية والشؤون الداخلية والتعليم والصحة والزراعة والبلديات والشؤون الاجتماعية، وان تكون الحركات العسكرية في منطقة كردستان مشروطة بموافقة الإدارة الكردية، وتخصيص حصة نسبية من عوائد النفط وتطبيق العدالة والمساواة بين العرب والأكراد في التعيينات الرسمية وضرورة إلحاق لواء كركوك والأقضية والنواحي ذات الأغلبية الكردية في لوائي الموصل وديالى بمنطقة كردستان، وكذلك الاعتراف رسمياً بهوية كردية مستقلة في حال اندماج العراق بأي بلد عربي آخر وتعيين نائب كردي لرئيس الجمهورية ونائب لرئيس أركان الجيش [70].

رفضت الحكومة المشروع الكردي المقترح للحكم الذاتي وعدته مطالب سياسية وإقليمية وعسكرية تعجيزية لايمكن لأي حكومة وطنية أن تقبل به لأنها تكرس حالة القتال وتدعو بشكل سافر الى الانفصال[71]، فوصلت المفاوضات بين الوفد الكردي الذي وصل بغداد في 30 آذار 1963 والحكومة الى طريق مسدود وخاصة بعد أن اصطدمت بمسألة كركوك [72].

بعد فشل التوصل الى حل للمسألة الكردية أعلنت الحكومة مطلع حزيران 1963 مشروعاً لنظام اللامركزية الإدارية لكنه لم يتضمن شيئاً على الإطلاق عن الحكم الذاتي الذي طالب به الأكراد [73]، وهكذا انهارت المفاوضات واعتقلت السلطات الحكومية وفد البارتي المفاوض وأودعته في معسكر الرشيد في 9 حزيران 1963 [74].

أدركت القيادة الكردية مرامي وأهداف نظام الرئيس عارف وحكومته وتوصلت الى أن دعوته للمفاوضات لم تكن جدية إنما هي خطوة تكتيكية لكسب الوقت والاستعداد لشن الحرب مجدداً على كردستان [75]،كما أن أغلبية القادة العسكريين وفي مقدمتهم المشير الركن عبد السلام عارف رئيس الجمهورية حسب قول طالب شبيب لم يؤمنوا بالمفاوضات مع الأكراد واعتقدوا أن تحرير النصر على الحركة الكردية مهمة قابلة للتحقيق في فترة وجيزة جداً ((فدقوا طبول الحرب ومعزوفات النصر مبكراً جداً))، واحتجوا أيضاً على الزعيم عبد الكريم قاسم لأنه لم يكن يقاتل الأكراد بجدية [76].

وفي 10 حزيران 1963 استؤنف القتال على نطاق واسع وكثيف في كردستان العراق وفق عملية عسكرية عرفت بعملية دجلة بالتنسيق مع الدول الثلاث المجاورة للعراق وهي إيران وتركيا وسوريا [77]، ويذكر طالب شبيب أن الرئيس عارف كان من أشد المتحمسين لقتال الأكراد وأكثر المحرضين للقضاء التام على الحركة الكردية وإخضاع كردستان لسيطرة الحكومة الى درجة انه كان مستعداً للموافقة على أي قرار وعلى وضع جميع قرارات البلاد تحت تصرف القيادة العسكرية والميدانية ومديرية الحركات العسكرية من أجل تصفية الخصوم والمنافسين أحزاباً وأفراداً [78]، ومما يرجح ذلك إشرافه على تقدم الجيش في ناحية شوان التابعة للواء كركوك وتصريحاته التي أدل بها أثناء زيارته لتلك الناحية والتي حرض فيها على القتال، كما ألقى الرئيس عارف كلمة في إحدى القطعات العسكرية في لواء أربيل ومما جاء فيها:

((نحن مع إخوانكم الآخرين نتعاون جميعاً من أجل تطهير المنطقة تطهيراً كاملاً.)) وأوضح أن سياسة الأقوال ذهبت الى غير رجعة أما الآن ((فإننا نريد العمل نريد القضاء على الشقاة العصاة)) [79] أخذت الحكومة بإصدار البيانات العسكرية التي أكدت فيها قمع الحركة الكردية المسلحة في شمال البلاد [80]، وهذا ما أكده أيضاً أرفع مسؤول في الحكومة المشير الركن عبد السلام عارف رئيس الجمهورية وعدد من القادة العسكريين من خلال تصريحاتهم

الى وسائل الإعلام، ففي كلمة للرئيس عارف بمناسبة مرور الذكرى الخامسة لثورة 14 تموز قال: ((لقد استطاعت قواتنا المسلحة المظفرة ومعها فرسان صلاح الدين والوليد أن تطهر الجزء الأكبر من شمالنا العزيز وتجعل نهاية الانفصاليين قريبة جداً.)) [81]. وأوضح صالح مهدي عماش وزير الدفاع أن المعركة ضد من وصفها بـ ((العصابات البرزانية)) تعد من الناحية العسكرية منتهية[82].

وأكد الزعيم رشيد مصلح وزير الداخلية أن ((حركة العصيان)) قد تلاشت وان استسلام من وصفهم بـ ((النادمين)) مستمرة استجابةً لبيان المشير الركن عبد السلام عارف رئيس الجمهورية [83].

مع هذا فان مؤشرات الواقع حسب قول أحد الباحثين تنفي تلك المزاعم إذ كانت المجابهة العسكرية بين الطرفين الحكومي والكردي كلما ازدادت كثافتها كلما اتسع مداها وبحلول الشتاء استعاد المقاتلين الأكراد معظم مواقعهم، وهكذا وجد الرئيس عارف أنه يدير حرباً باهظة، ستؤدي الى مزيد من التدهور الأمني والاقتصادي في البلاد، فكانت الحرب ضد الأكراد أحد الأسباب المهمة التي ساعدت الرئيس عارف في الاستيلاء على مقاليد الأمور وإبعاد البعث عن الحكم في 18 تشرين الثاني 1963 [84].

أصدر الرئيس عارف حال استيلاءه على الحكم بياناً أعلن فيه قيام الجمهورية الجديدة وأدان العديد من جوانب سياسة نظام 8 شباط وتقرر تشكيل مجلس جديد باسم المجلس الوطني لقيادة الثورة الذي اقتصر على العسكريين فقط وترأس عارف هذا المجلس واحتفظ لنفسه بمنصب رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة [85].

وبذلك أصبح الرئيس عارف الشخصية القوية التي لا تنازع في النظام الجديد [86] وبما أن ذلك النظام كان بحاجة إلى اتخاذ مواقف تساهم في توطيد أركانه ومركزه فقد أدرك الرئيس عارف بأن استمرار القتال في كردستان العراق سيؤدي الى مزيد من التدهور الأمني والاقتصادي في البلاد [87]، وأن إنهاء القتال سوف يفي بالغرض لذا اتخذ موقفاً تكتيكياً اتسم بالمصالحة والمهادنة لأن الأكراد وحسب اعتقاده تلقوا قسطاً كافياً من الضربات خلال الجولة الثانية من القتال في حزيران 1963، وهذا كفيل عن تخليهم عن فكرة المطالبة بالحكم الذاتي، وفي هذا السياق أعرب الرئيس عارف في أول مؤتمر صحفي عقده عقب 18 تشرين الثاني

عن استعداد حكومته لعقد الصلح مع الأكراد ووضع جميع إمكانياتها في خدمة المواطنين بغض النظر عن قوميتهم أو دينهم أو طائفتهم وأكد أيضاً على الأُخوة العربية الكردية وبأن العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن وأشار إلى أن إعمار الشمال سيكون في وقت قريب جداً وقال أيضاً: ((إننا نعتقد أن الأمر بين عائلة واحدة ولا يحتاج الى تعليق أو توضيح أكثر)) [88] وفي محاولة من الرئيس عارف للضغط على القيادة الكردية وإرغامها على إلقاء السلاح وجّه في 28 تشرين الثاني 1963 نداءاً الى المواطنين الأكراد تألف من خمسة فقرات أكد فيه على عمق الروابط العربية الكردية من دين وقرابة ومصالح مشتركة ووحدة وطن: ((وانطلاقاً من هذه الحقائق ولإفساح المجال أمام الأكراد للعيش بهذا البلد كمواطنين صالحين لخدمته)).

دعا الرئيس عارف كل من حمل السلاح ضد الجيش أو الحكومة أو عمل ما من شأنه الإخلال بالأمن والسكينة إلى أن يبادروا فوراً الى تسليم أنفسهم وأسلحتهم إلى السلطات الحكومية كما تعهد بالعفو عنهم والمحافظة على أموالهم وأرواحهم وعوائلهم كذلك تعهد بإعادة إعمار الشمال وإصلاح ما تضرر فيه واختتم نداءه بالقول ((والله على ما نقول شهيد وستشهد بذلك الأعمال لا الأقوال إنني آمل من إخواننا الأكراد جميعاً أن يستفيدوا من هذا العفو)) [89].

ورداً على هذا النداء كتبت مجلة تحرير كردستان التي يصدرها فرع السليمانية للحزب الديمقراطي الكردستاني مقالاً افتتاحياً تحت عنوان ((فشل محاولة عبد السلام عارف في تجزئة صفوف الشعب الكردي)) أشارت فيه الى أن البيان الذي تضمن العفو عن المحاربين والثوار ليس بجديد بل هو قديم وكثيراً ما سمعناه ولم نبالي به، ووصفت الرئيس عارف بـ ((المتكابر)) الذي يحاول بكل قواه حمل الشعب على تصديق أقواله التي ليس فيها صدق عن الإخوة العربية الكردية:

((وهذا هو الوجه الظاهر المكشوف لحكومة عبد السلام عارف ولكن الوجه الآخر عكس هذا تماماً))، وإذا كان الرئيس عارف على حد تعبير المجلة يعتقد أن بنداءه الذي وصفته بـ ((الأضحوكة)) سيتمكن من خداع الشعب الثوري الكردي فلا ريب أنه ((مغفل)) ولم يستفد من تجارب الماضي وأنه يسير في نفس الطريق الذي سلكه سلفه عبد الكريم قاسم [90] وفي

برقية بعثها البارزاني الى المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني في 11 كانون الأول 1963 أكد فيها رفضه التخلي أو التنازل قي شعره عن مطالب الشعب الكردي في الحكم الذاتي ضمن نطاق وحدة الجمهورية العراقية وأوضح أيضاً: ((إن حكومة عبد السلام قد أصابها الخجل أو الخيبة لأن أحداً من الثوار الأكراد لم يلتفت الى نداءه الكاذب ولم تتجزأ الصفوف المتراصة في الشعب الكردي)) [91].

وعندما لم يتلق الرئيس عارف استجابة حقيقية لنداءه الذي انطوى على التهديد والوعيد واصل القتال وأكد قدرته في القضاء على ما وصفه بـ ((التمرد الكردي)) خلال سبعة أيام، ثم قام بزيارة تفقدية للقطعات العسكرية في لواء السليمانية وصرح أثناء الزيارة بأنه ((لايسمح بإقامة دولة صهيونية ثانية في أرض العرب)) وكذلك لا يسمح بإنشاء جيشين في بلد واحد ومعناه بأن لايسمح بإنشاء جيش مسلح في كردستان العراق)) [92].

المسألة الكردية في خطب وأحاديث الرئيس عارف

لا يخلو من مغزى وأهمية أن نذكر بعض من مضامين خطب وأحاديث وتصريحات الرئيس عارف والتي تناول فيها المسألة الكردية منذ ثورة 14 تموز 1958 وحتى آخر حديث له في 12 نيسان1966 ففي سلسة زياراته المتواصل للألوية (المحافظات) العراقية زار في آب 1958 كردستان العراق والتقى بجماهير مدينة أربيل وخاطبهم قائلاً: ((يا أبناء أربيل يا أبناء صلاح الدين. ... قامت جمهوريتكم وحريتكم وثورتكم انبثقت من كافة أنحاء العراق فإن عضو مجلس السيادة هو خالدكم.)) [93]، ويبدو في ذلك إشارة وحسب اعتقاده الى أحد المكاسب التي حققتها ثورة 14 تموز للأكراد والمتمثل في مشاركتهم بالحكومة الجديدة من خلال عضو مجلس السيادة خالد النقشبندي [94] ولم تختلف الكلمات التي استخدمها عبد السلام عارف نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية في السليمانية عن التي قالها في أربيل حيث أكد لأبناء السليمانية بأن الجمهورية وطنية تشكل وحدة عراقية متماسكة من الشمال إلى الجنوب ولا فرق بين عربي وكردي فلا سجون ولا اعتقالات ولا تقييد وإنما إخواناً عرباً وأكراداً [95].

استمر الرئيس عارف في حديثه عن الأكراد وقضيتهم القومية بعد حركة 8 شباط 1963 وتوليه منصب رئاسة الجمهورية، فأخذ في تصعيد الموقف أحياناً باختياره كلمات

وعبارات رنانة أثارت حفيظة القيادة الكردية وخاصة بعد تجدد القتال في كردستان العراق في 10 حزيران 1963، ففي 11 حزيران قام الرئيس عارف بزيارة تفقدية للقطعات العسكرية المرابطة في لوائي كركوك وأربيل برفقة الفريق الركن مهدي عماش وزير الدفاع واللواء طاهر يحيى رئيس أركان الجيش وزعيم الجو الركن حردان التكريتي قائد القوة الجوية حيث ألقى الرئيس عارف كلمة في إحدى القطعات في أربيل حيا فيها المقاتلين وخاطبهم قائلاً: ((نحن مع إخوانكم الآخرين نتعاون جميعاً من أجل. .. تطهير المنطقة تطهيراً كاملاً ولأجل إنجاز هذه المهمة النبيلة يجب أن يقضى على العصاة وقد أمهلنا الشقاة العصاة زمناً طويلاً إلا أنهم أبو إلا أن يعكروا هذا الصفاء وأعطيناهم الوقت والمهلة إلا أنهم زادوا تكبراً وتجبراً))، وأوضح أن سياسة الأقوال ذهبت إلى غير رجعة أما الآن: ((فإننا نريد العمل نريد القضاء على الشقاة العصاة وأن المخلصين من إخواننا الأكراد معنا)) [96]، وبعد انتهاء جولته التفقدية أدلى الرئيس عارف بتصريح لوكالة الأنباء العراقية أشار فيه إلى أن الأوضاع طبيعية في المنطقة الشمالية وأن الشعب يتجاوب مع الحكومة وبهمة الجيش ((ستطهر)) المنطقة بأقرب وقت ممكن وأضاف: ((إن الإخوان الأكراد كلهم مع حكومة الثورة وإن البارزاني أراد أن يؤذيهم حتى يكتسب الرئاسة ولكنهم متمسكون بعاداتهم القبلية)) وأوضح أن الإنذار الذي سبق أن أعلنه قد انتهى وما جواب الملا مصطفى وجماعته كان على حد قوله: ((مماثلة أنهم يركبون رؤوسهم ويتظاهرون بشيء ويفعلون شيئاً آخر)) [97].

وفي 11 تموز 1963 قام الرئيس عارف بزيارة تفقدية أخرى للقطعات العسكرية في لوائي كركوك وأربيل رافقه فيها زعيم الجو الركن حردان التكريتي قائد القوة الجوية وقد ألقى كلمة في جحفل اللواء الخامس المرابط في منطقة حرير في لواء أربيل ومما جاء فيها ((إننا نهنئ أنفسنا بانتصاراتكم وشهامتكم وتوفيقكم ونسأل الله أن يديم النصر للجميع)) ومضى قائلاً ((هديتكم لبلادكم انتصاركم على الانفصاليين)) [98].

وفي الاحتفال الذي أقامته جمعية الآداب الإسلامية بمناسبة ذكرى مولد الرسول مُحَمَّد (ﷺ) ألقى الرئيس عارف خطاباً أشار فيه إلى الأخوة العربية الكردية ونفى وجود أي حرب أو عداء مع الأكراد بصفة عامة، وفي هذا محاولة على ما يبدو لكسب ود الشعب الكردي ودفعه إلى الانفضاض من حول القيادة الكردية المتمثلة في شخص البارزاني، كما أكد الرئيس

عارف على عروبة الأكراد وبأنهم عرب نزحوا في العصور القديمة من اليمن ومما جاء في الخطاب: ((نحن لسنا بحرب أو عداء مع الأكراد حاشا لله فالأكراد منا وأن التاريخ ليثبت أن الأكراد هم عرب وأن من يتصفح التاريخ ويدرسه بحقيقة وإمعان فيقول أن من نزحوا من سد مأرب بعد انهياره وسكناهم في العراق أو في الشام كان من بينهم الأكراد والشاعر العربي يقول:

لعمرك ما الأكراد أبناء فارس

ولكنهم أبناء كرد بن عامر

إننا لا نريد بهذا أن نزور التاريخ فإن الأكراد والعرب وغيرهم سواسية لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى)) [99].

ومن جهة أخرى كان الرئيس عارف يتطرق إلى المسألة الكردية في لقاءه مع بعض الوفود ومنها وفد علماء الدين الإسلامي في النجف برئاسة يوسف الحلوفي الذي زاره في 19 أيلول 1964 للسلام عليه بمناسبة عودته من مصر بعد حضور مؤتمر القمة العربي الثاني الذي عقد في الإسكندرية ما بين 5 – 11 أيلول 1964، حيث تحدث الرئيس عارف إلى أعضاء الوفد الزائر عن الوضع في كردستان العراق وكيف أن الاستعمار وأعوانه كانوا يتحركون في المنطقة طيلة السنوات الماضية وكذلك الأحزاب وقال ((لكننا قلنا لإخواننا الأكراد أن هدفنا هو خدمة الأمة وإننا لا نفرق إطلاقاً وإن كل ما نريده هو الإخلاص والكفاءة)) [100]، كما استقبل الرئيس عارف في 27 شباط 1965 وفداً من رؤساء العشائر الكردية واليزيدية الذين أعربوا خلال اللقاء عن ترحيبهم بسياسة الحكومة المركزية في توفير الأمن والاستقرار، وبدوره أكد الرئيس عارف على أن الحكومة تنظر إلى المواطنين كافة نظرة الأب وأنها ترعى الجميع دون تمييز ((وإن ثورة تشرين تسعى لتدعيم الأمن والاستقرار ونشر العدالة والمساواة وحفظ الحقوق وإن الحكومة تسعى لتحقيق الوحدة الوطنية والوحدة العربية)) وحقن الدماء وتسير وفق خطة حكيمة متزنة لإعمار الشمال وخصصت مبلغ 10 ملايين دينار لهذا الغرض، وأضاف أن الحكومة لا تسمح لأحد بعرقلة مشاريعها في تحقيق الوحدة الوطنية ونشر الرخاء وتوفير الأمن والاستقرار [101].

وفي سلسلة زيارات الرئيس عارف إلى كردستان العراق قام في 28 آذار 1965 بزيارة تفقدية للقطعات العسكرية هناك رافقه خلالها العميد الركن سعيد القطان قائد الفرقة الرابعة وكان على رأس مستقبليه في قضاء عقرة آمر حامية عقرة وكبار موظفي القضاء ورؤساء العشائر حيث ألقى كلمة في الحضور قال فيها: ((لقضاء عقرة علينا حقوق وواجبات وإنني أعد أهل هذا القضاء بأننا سنلبي كل المتطلبات وأن الخير سيكون في المستقبل وإنني في الوقت نفسه أطلب من أبناء الشعب كافة أن يكونوا يداً واحدة مع الاعتزاز بالوحدة الوطنية. ... وأن تكونوا أخوة بكل معنى الكلمة يشد بعضكم أزر البعض الآخر ولا يفرق بينكم أي مفرق))

هذا وقد زار الرئيس عارف كل من زاخو ودهوك والعاصي والشيخان و دينارته [102]، كذلك قام الرئيس عارف بزيارة مماثلة في 2 آب 1965 لمناطق كركوك وشقلاوة وجبل سفين يرافقه في الجولة محسن حسين الحبيب وزير الدفاع واللواء عبد الرحمن عارف وكيل رئيس أركان الجيش وعدد من القادة العسكريين فبدأ زيارته لمنطقة شقلاوة والتقى بالجنود وألقى فيهم كلمة هنأهم فيها بما وصفه: ((الانتصارات المتواصلة التي حققوها في تطهير الشمال من الانفصاليين)) وأعرب عن سعادته الغامرة وهو يشاركهم فرحتهم ومسراتهم وانتصاراتهم في عمليات "تمشيط وتطهير أرض الوطن" وقال ((إننا نسير بخطوات مدروسة في تطهير أرضنا. .. وإن قطعاتنا العاملة في شمال وطننا بتدريبها الاعتيادي ستطهره نهائياً من رجس الخيانة والانفصال وذلك إن هدفنا الأساسي تأمين الوحدة الوطنية))، فأبناء العراق بعربه وأكراده وأقلياته سواسية في جميع الحقوق والواجبات وما العمليات العسكرية التي يقوم بها الجيش في شمال البلاد ماهي إلا تدريباً للمعركة الفاصلة في فلسطين [103] وعلى نفس المنوال أدلى الرئيس عارف بتصريح إلى مراسل صحيفة مدريد المساء الاسبانية خواكين برادفيو (Joaguin Bravido) أكد فيه على الوحدة الوطنية وعدها القاعدة الأساسية لبناء المجتمع العراقي وأن العراقيين سواسية أمام القانون وقال: ((إن العمليات الحربية في الشمال جرت ضد فئة المتمردين الخونة استغلهم الاستعمار للعمل ضد المصلحة الوطنية))، وأضاف قائلاً أن الأكراد أبناء العراق ونحن شعب واحد هدفنا واحد كما نفى وجود حرب كردية بل هناك من وصفهم ((عصابة متمردة كلما ضُغط عليها التجأت إلى خارج العراق)) [104]، كما

تحدث الرئيس عارف إلى نعمان العاني المحامي رئيس تحرير جريدة العرب البغدادية في 11 تشرين الأول 1965 عن الأوضاع في كردستان العراق، نفى فيه وصول أي وفد كردي إلى بغداد للتفاوض من أجل إنهاء الحالة الشاذة في المنطقة وقال: ((الإشاعات كثيرة ولم تكن يوماً من الأيام مصدراً تستند إليه الحقائق)) وأكد أيضاً على استمرار قوات الجيش في تمشيط الأرض حتى يعود الشمال الى حياته الطبيعية ويتخلص إخواننا الأكراد من هذه الأعمال الشاذة التي يستنكرونها ويقاومونها، وأشار أيضاً الى الحقوق القومية للأكراد في إطار الشعب العراقي في وحدة وطنية متآخية التي أقرها الدستور المؤقت في مادته التاسعة عشر [105].

وفي 12 نيسان 1966 توجه الرئيس عارف يرافقه عدد من الوزراء إلى لواء البصرة في زيارة تفقدية زار خلالها قضاء الزبير وألقى كلمة في جماهير القضاء عن الوحدة وقال إنها: ((هدفنا السامي الذي نتبناه ولكي تنطلق هذه الوحدة ينبغي العمل على تحقيق الوحدة الوطنية أولاً والتخلص من مخلفات العهود السابقة ثانياً من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية في البلاد)) [106]، ثم ألقى كلمة أخرى في الاحتفال الذي أقيم في الملعب الرياضي في القرنة ومما جاء فيها: ((نريد أن نزف السعادة في كل بقعة من هذا الوطن وأن يعم الأمن والاستقرار لننطلق بعد ذلك إلى العمل والبناء. .. يجب أن نعمل جاهدين لرص الصفوف والمضي يداً واحدة للحفاظ على تربة الوطن والحفاظ على وحدته وقطع الطريق على كل دساس وانفصالي))، ودعى إلى وقوف الجيش والشعب كتلة متراصة في وجه " الانفصاليين " كما أكد الرئيس عارف على أن الوحدة الوطنية أساس كل مكسب وإنجاز [107]، وشاءت الأقدار أن تكون هذه الكلمات آخر ما قالها الرئيس عارف قبل مصرعه في 13 نيسان 1966.

اتفاقية عارف _ البارزاني شباط 1964

أدرك رئيس الجمهورية عبد السلام عارف بعد استيلاءه على السلطة في 18 تشرين الثاني 1963 أن استمرار الحرب في كردستان العراق منذ 10 حزيران 1963 سيؤدي إلى مزيد من التدهور الأمني والاقتصادي للبلاد [108]، وإن إنهائها سوف يكسبه بعض الوقت ويساعده في تعزيز أركان نظامه لذلك اتخذ موقفاً تكتيكياً تجاه المسألة الكردية اتسم بالمصالحة والمهادنة وأعرب عن استعداده لعقد الصلح مع قيادة الحركة الكردية حيث قال: ((لقد عشنا مع إخواننا الأكراد في هذا البلد كشركاء وسوف نعيش معهم كذلك إنشاء الله حتى النهاية)) [109]، علماً أن الرئيس عارف لم يكن مؤمناً بإيقاف القتال بل كان نصيراً قوياً لاستخدام القوة في حل المسألة الكردية إلا أنه أرغم على تغيير موقفه عندما أدرك عدم قدرة الجيش في القضاء على القيادة الكردية وقوات البيشمركة من جهة [110]، وضعف قاعدة نظامه الذي لم يكن يتمتع إلا بجزء محدود من التأييد الشعبي العراقي من جهة أخرى [111].

أما القيادة الكردية المتمثلة بالبارزاني فعلى الرغم من إدراكه صعوبة تغيير موقف الرئيس عارف ورأيه في القضاء على الحركة الكردية بالقوة العسكرية إلا أنه وافق على وقف القتال كسباً للوقت وبسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي كانت عليها الحركة آنذاك فضلاً عن حاجة قوات البيشمركة للراحة والتقاط الأنفاس بعد المعارك الطاحنة مع حكومة البعث الأولى منذ حزيران 1963 [112].

بدأ الرئيس عارف اتصالاته بالقيادة الكردية من خلال متصرف لواء السليمانية العميد عبد الرزاق السيد محمود، ففي أواخر تشرين الثاني 1963 وبتكليف من العميد عبد الرزاق كتب العميد عزيز حميد ألجلبي قائد قوة فائز في راوندوز رسالة إلى الشيخ أحمد البارزاني طالباً منه مفاتحة أخيه الملا مصطفى في إمكانية التفاوض، ونقل الشيخ احمد في 25 تشرين الثاني إلى أخيه رغبة الحكومة في التفاوض وفي 6 كانون الأول وافق البارزاني على "التشاور والتفاوض والتفاهم لوضع حل يرضي الجميع" وطلب من الحكومة إصدار الأوامر لإيقاف ما وصفه " بالقتال والتحرشات " لخلق جو من الهدوء من أجل المفاوضات[113].

وفي 9 كانون الثاني 1964 أرسل العميد عزيز برقية إلى الملا مصطفى البارزاني يعلمه فيها تشكيل وفد حكومي ((من الشخصيات البارزة التي لها مكانتها ومركزها السياسي

والاجتماعي والثقافي))، ومخول بكافة الصلاحيات من الرئيس عارف للبت في كافة القضايا التي ستعرض في المفاوضات وفي أي منطقة من شمال البلاد وعلى أن تكون أن تكون تحت سيطرة قوات الجيش، وفي الختام عاهده بالله وبالشرف العسكري على تنفيذ كل ماوعد به الرئيس عارف وكذلك بالحفاظ على سلامة الوفد الكردي المفاوض، ورداً على ذلك وفي 12 كانون الثاني بعث البارزاني ببرقية جوابية شكر فيها الرئيس عارف والعميد ألجلبي وكل المهتمين بالمسألة الكردية ورحب بخطوة الحكومة الايجابية لحل المسألة وقال:

((أن الحكومة إذا خطت خطوة ايجابية فسنخطوا نحن خطوتين في سبيل الخير والإصلاح ولحقن دماء أبناء الوطن الواحد))، واقترح حضور الوفد الحكومي إلى رانية خلال الفترة من 17-20 كانون الثاني 1964، كما تعهد باتخاذ كافة تدابير الحماية اللازمة والاحتياطات حفاظاً على سلامة ذلك الوفد وعودته بكل احترام [114].

وقد أثمرت تلك الاتصالات التي دامت قرابة شهرين عن البدء في المفاوضات فاختار الرئيس عارف العميد عبد الرزاق السيد محمود ممثلاً عنه لترأس الوفد الحكومي المفاوض والذي ضم كلاً من العميد عزيز حميد ألجلبي قائد قوة فائز والعقيد سالم قائد موقع السليمانية ومنح الوفد صلاحيات واسعة، في حين تألف الوفد الكردي من الشيخ لطيف محمود البرزنجي وجلال الطالباني ونوري شاويس والعقيد عبد الكافي النبوي ومسعود مُحَمَّد وعباس مامند أغا [115]، وبدأت سلسلة من المفاوضات بين الطرفين الحكومي والكردي واستمرت من 31 كانون الثاني وحتى 10 شباط 1964 والتي تمخضت عن توقيع اتفاقية وقف إطلاق النار [116]، حيث أصدر الرئيس عارف في 10 شباط بياناً بإيقاف القتال في كردستان العراق وفيما جاء في ديباجته ((بناء على مقتضيات المصلحة العامة ولاستجابة إخواننا الأكراد لما جاء في نداء الملا مصطفى البارزاني ورغبة منا في إعادة الحياة الطبيعية إلى الجزء الشمالي من وطننا الحبيب ووضع حد لمحاولات الاستعمار وأذنابه وقطع دابر المستغلين والمتصيدين وحقناً للدماء البريئة وبناء على ما تمليه مصلحة الوطن العليا)) [117]. صدر هذا الاتفاق الذي تضمن النقاط التالية:

1- إقرار الحقوق القومية لإخواننا الأكراد وضمن الشعب العراقي في وحدة وطنية واحدة متآخية وتثبيت ذلك في الدستور المؤقت.

2- إطلاق سراح المعتقلين والمحتجزين والمحكومين بسبب حوادث الشمال وإصدار العفو العام ورفع الحجز عن الأموال المنقولة وغير المنقولة عن الأشخاص الذين سبق أن حجزت أموالهم.
3- إعادة الإدارات المحلية إلى المناطق الشمالية وإعادة الموظفين والمستخدمين.
4- رفع القيود المفروضة على تسويق المواد المعاشية على اختلافها.
5- الشروع بإعادة إعمار المنطقة الشمالية فوراً وتشكيل اللجان المختلفة لتذليل الصعوبات التي تعترضها حول التقيد بالأعمال الروتينية مع ملاحظة تعويض المتضررين.
6- تعويض أصحاب الأراضي التي غمرت أراضيهم مياه سدي دوكان ودربندخان تعويضاً عادلاً.
7- اتخاذ التدابير بما يضمن إعادة أمن واستقرار المنطقة الشمالية [118].

ومن جانبه أصدر الملا مصطفى البارزاني في 10 شباط بياناً موجهاً الى الشعب الكردي أعلن فيه وقف إطلاق النار وذلك حسب قوله تلبية لرغبة رئيس الجمهورية المشير الركن عبد السلام عارف بالمحافظة على وحدة الصف الوطني وحقن الدماء البريئة وإنهاء اقتتال الأخوة ولثبوت حسن نية الحكومة الأمر الذي يفسح المجال للسلطة الوطنية الى المبادرة في اتخاذ الخطوات الكفيلة بإعادة الحياة الطبيعية والأمن والاستقرار الى المنطقة الشمالية والذي بدوره يهيئ الفرصة لإقرار الحقوق القومية الكردية ضمن الشعب العراقي في وحدة وطنية واحدة وإرساء قواعد الأخوة العربية – الكردية على أمتن القواعد بما يصونها من الضعف ويحصنها من دسائس المستعمرين والمتصيدين والطامعين، وختم البارزاني بيانه بالقول ((فليسدد الله خطى المخلصين ويكلل جهودهم بالنجاح فيما يرومون للشعب والوطن من وحدة وسؤدد وازدهار)) [119].

وقد أشارت بعض وكالات الأنباء الى وجود اتفاق سري بين الرئيس عارف والبارزاني واستندت في ذلك إلى مؤتمر صحفي عقده البارزاني في رانية، ورداً على هذه الأنباء أصدر البارزاني تكذيباً جاء فيه ((إن ما نسبته إلي بعض وكالات الأنباء أثر المؤتمر الصحفي الذي انعقد في رانية راجع الى عدم الدقة في الترجمة حيث قلت في ذلك المؤتمر إننا لا زلنا ننتظر تنفيذ الخطوات المتفق عليها من قبل الحكومة مما يستغرق تنفيذها بعض الوقت كما

قلت أن هناك أمور تفصيلية وإجراءات شكلية ليس من المعتاد ذكرها في البيانات الرسمية ولا تدخل في مدلول كلمة السرية بحال من الأحوال وأختم قولي مؤكداً ما مر ذكره وأنا دخلنا باب السلام والوئام بقلوب صافية معتقدين أن إرادة الخير وحسن النية المتبادلان كفيلان بتصويب كل سوء في التأويل أو التفسير)) [120]، وتثميناً لموقف الرئيس عارف فقد مدحه البارزاني بالقول ((إن المؤمن مؤتمن))، وأعرب عن المحبة والتقدير له ولحكومته قائلاً: ((إن الحكومة بالنسبة لنا كأب لأسرته وأولاده تسعى دائماً من أجل الرفاهية والسعادة)) [121].

ومع هذا لم يكن الاتفاق يرتقي بصورة متكاملة الى مستوى الطموح للشارع الكردي والقيادة الكردية نفسها التي كانت ترنو الى حل مرضي للمسألة الكردية لذا لا يبدو غريباً أن يحدث انشقاق في القيادة الكردية لأسباب تتعلق بعدم التشاور في الأمر قبل إعلان الاتفاق مع الرئيس عارف، إذ رفض عدد من قادة الحزب الديمقراطي الكردستاني وفي مقدمتهم إبراهيم أحمد (1914-1999) سكرتير الحزب الالتزام بوقف إطلاق النار لأن الاتفاقية حسب رأيهم لا تلبي الحد الأدنى من المطالب الكردية وهي ((صفقة خاسرة للثورة والحزب)) [122]، واتهموا البارزاني بتسلمه رشوة من الحكومة " مقابل الحصول على مكاسب شخصية له ولمستشاريه " الشيوعيين الذين أحاطوا به ولا سيما مسعود مُحَمَّد المرشح لمنصب وزاري لدى الحكومة المركزية [123]، وهذا مادفع البارزاني الى عقد المؤتمر السادس للحزب البارتي في قلعة دزه خلال الفترة 1-9 تموز 1964 والذي تقرر فيه طرد أربعة عشر عضواً من الحزب أغلبهم من أعضاء اللجنة المركزية[124].

لقد سعى الرئيس عارف بكل إمكانياته الى تعميق شقة الخلاف بين الطرفين الكرديين فأخذ يتقرب من البارزاني ويشجعه على إجراءاته ضد إبراهيم أحمد وجماعته الذين لجأوا إلى إيران ومما يؤيد ذلك أمرين الأول _ ما جاء في الكلمة التي ألقاها اللواء الركن عبد العزيز العقيلي (1917-1981) في القصر الجمهوري في 21 حزيران 1966 أثناء تعليقه على بعض المحاولات السياسية لحل المسألة الكردية ومنها اتفاقية 10 شباط حيث قال: ((زرت السيد رئيس الجمهورية المرحوم عبد السلام عارف وبحثت معه موضوع الهدنة وسألته هل أن الملا مصطفى قد تعهد بتسليم الأسلحة فقال لي نعم وأنه شرع بضرب جماعة إبراهيم أحمد.)) [125].

الثاني _ ما جاء في الكتاب الذي أرسله طه جاسم مدير أمن الموصل الى متصرفية لواء الموصل بأن مؤتمر الاستخبارات الذي عقد في مقر الفرقة الرابعة في 2 أيلول 1964 أكد على جمع المعلومات الصحيحة عن التحركات والتجمعات والحوادث التي يقوم بها أعداء الحكومة الوطنية من بارتيين وبعثيين ورجعيين ومحاربة الإشاعات المغرضة التي ينشرها البارتيون بإشاعات مضادة، كما أكد على ضرورة توسيع شقة الخلاف التي تحدث بين صفوف الحزب الديمقراطي الكردستاني ومحاولة كسب أكبر عدد ممكن منهم بشتى الطرق [126].

وتنفيذاً لما ورد في بيان الرئيس عارف فقد رفع الحجز عن أموال البارزاني و 44 شخصاً ممن كانت قد حجزت أموالهم بسبب أحداث الشمال وإطلاق سراح الموقوفين والمعتقلين الأكراد لدى الحكومة العراقية حيث تم إطلاق سراح 1468 شخصاً خلال الفترة 18 شباط – 20 نيسان 1964 [127]، كذلك أصدر الرئيس عارف القانون رقم 116 الخاص بالعفو العام عن جميع الأكراد الذين ساهما في العمليات العسكرية ضد القوات العراقية من التبعات القانونية من10أيلول1961الى20 شباط 1964، فقد نصت المادة الأولى من القانون على إعفاء ((جميع الأشخاص الذين قاموا بحركة التمرد في المنطقة الشمالية في الجمهورية العراقية والمشتركين فيها والمساهمين في عمل من أعمالها منذ يوم 1961/9/10 الى 1964/2/10 من التعقيبات والتبعات القانونية عن جميع الأفعال الصادرة منهم مما له مساس بالحركة المذكورة)) [128]، وقد وصف السفير الأمريكي في بغداد روبرت ستورنغ ((Robert strong)) [129] في تقريره الذي أبرقه إلى وزارة خارجية بلاده في24آذار1964 تلك الإجراءات بأنها ((خطوة حقيقية اتخذتها الحكومة العراقية بصدد معالجة المسألة الكردية بأسلوب سيرضي بشكل معقول معظم الكرد)) [130].

كان من الواضح بصورة تكاد تكون أكيدة أن اتفاقية 10 شباط 1964 لم تكن تسوية نهائية ودائمية كما وصفها كل من الرئيس عارف والبارزاني، فقد اضطر الطرفان الى توقيع الاتفاقية لأسباب تتعلق بالمنفعة السياسية بدليل أنه ما أن أبرمت حتى ظهرت خلافات في الرأي هدد السلم المهزوز في كردستان [131]، وعلى الرغم من ذلك فإذا أخذنا بالحسبان ظرفي الزمان والمكان وتوازن القوى على الصعيد الدولي في مرحلة مهمة من مراحل الحرب الباردة فينبغي الاعتراف وحسب قول أحد الباحثين بأن الاتفاق كان يمثل خطوة مهمة الى

الأمام من أجل إيجاد حل للمسألة الكردية يرضي جميع الأطراف، لذا لا غرو أن يحظى الاتفاق باهتمام وارتياح كبير في الأوساط الغربية والشرقية على حد سواء على أساس أنه خطوة ايجابية توري الى حل سلمي ينهي القتال في كردستان العراق [132]. وربما كان هذا التوجه يلف القوى الكبرى آنذاك وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية، كانت قد وجهت بعض النصائح للأكراد بعدم الظهور بمظهر الذين يعملون كوكلاء للآخرين أو توريط أنفسهم في مصالح الآخرين، لا سيما بعد أن أعلمت الولايات المتحدة عن طريق الأكراد بأن الإيرانيين كانوا يلحون عليهم لاستئناف القتال [133].

سياسة الرئيس عارف تجاه الأكراد

نيسان 1964 _ كانون الأول 1965

كان رئيس الجمهورية المشير الركن عبد السلام عارف يعتقد أنه ضمن السلام في كردستان العراق وبعد توقيع اتفاقية 10 شباط 1964 وحدوث الانشقاق داخل القيادة الكردية ولكنه، لم يقدر بصورة صحيحة شخصية الملا مصطفى البارزاني ومكانته في الوسط الكردي كقائد وطني حقيقي للكرد الى ترسيخ وتعزيز مصير الشعب الكردي [134]، فضلاً عن اعتقاده بأن كل ما يحتاجه الأكراد هو إعمار الشمال فقط وعليهم أن يعتمدوا على الحكومة في تحقيق ذلك لذا نجده قد استمر في الحديث عن الوحدة العربية ولا سيما بين العراق ومصر أكثر مما تحدث عن إيجاد حل للمسألة الكردية وكان حله المقترح يتمثل في استخدام الأخوة الإسلامية كأساس محتمل للعلاقات الكردية العربية وأصبح من المفروض ومن وجهة نظره أن يحل الإسلام محل القومية الكردية [135].

ولأجل ترجمة فكرة الوحدة الى الواقع صدر الدستور المؤقت في 29 نيسان 1964 [136] حيث نصت مادته الأولى على أن الشعب العراقي جزء من الأمة العربية وهدفه تحقيق الوحدة العربية الشاملة مع الجمهورية العربية المتحدة (مصر)، دون أن يصاحب ذلك تطمينات للأكراد بأن الوحدة المرتقبة لا تعني صهرهم في البوتقة العربية، إذ أن الدستور لم يحدد طبيعة الحقوق القومية للشعب الكردي فقد نصت المادة 19 على أن: ((العراقيون لدى القانون سواء وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين ويتعاون المواطنون كافة في الحفاظ على كيان هذا الوطن بما فيهم

العرب والأكراد ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية.))، في حين أكدت البنود الخاصة بالقوات المسلحة على أن هذه القوات ملك الشعب والدولة وحدها هي من تنشئ تلك القوات ولا يجوز لأية هيئة أو جماعة إنشاء تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية [137]، ويبدو في هذا إشارة الى قوات البيشمركة الكردية.

وفي 3 أيار 1964 وجه الرئيس عارف بياناً الى الشعب العراقي أكد فيه أن إعداد الدستور المؤقت جاء بعد إمعان النظر والفكر في الواقع التاريخي والجغرافي والحضاري للشعب العراقي والرجوع الى أهل الخبرة والرأي والإطلاع على الدساتير الحديثة، وبأن نصوص الدستور مستمدة من الشريعة الإسلامية والتراث العربي الإسلامي حرصاً على تثبيت ((رابطة العراق والأمة العربية والرسالة الإسلامية)) [138] وأضاف قائلاً: ((إن في دستوركم قوة لكم ولأبناء الأمة العربية وهو في مضامينه قوي الشبه بدستور العربية المتحدة وسوف يكون هذا التقارب سبيلاً لوحدة عربية شاملة.)) [139].

كان الدستور المؤقت موضع انتقاد من البارزاني، فقد عده خطوة الى الوراء ولم يتناول المسألة الكردية لا من قريب ولا من بعيد حيث قال: ((إن الحقوق القومية الكوردية كانت أهم جزء في اتفاقية 10 شباط 1964 وأن الحكومة عالجت الأمر بطريقة خاطئة عندما أغفلت ذكر هذه الحقوق في الدستور)) [140]، وهذا ما ذهب إليه الحزب الديمقراطي الكردستاني بالقول: ((لحد الآن لم تعترف الحكومة بأي حق من الحقوق القومية للشعب الكردي كما وأن الدستور المؤقت لم يحوي على أي اعتراف بهذه الحقوق ورغم ذلك حذفوا المادة الثالثة التي وردت في دستور 14 تموز المادة التي ورد فيها الاعتراف بأن الأكراد والعرب شركاء في الوطن العراقي كما وأن الدستور المؤقت لهذه الحكومة لا تعترف بأن الشعب الكردي هو شعب كالشعب العربي له حقوقه القومية بل بعكس هذه الحقيقة ورد في الدستور بأن الشعب العراقي بأكراده وعربه جزء من القومية العربية.)) [141]

ومن أجل تهدئة الأوضاع في كردستان خطى الرئيس عارف وحكومته بعض الخطوات الايجابية ومنها رفع الحجز عن الأموال المنقولة وغير المنقولة لـ (248) شخصاً من سكان الألوية الشمالية [142]، وإطلاق سراح عدد من المعتقلين والموقوفين الأكراد بسبب أحداث الشمال [143]، وعلى الرغم من ذلك فان الحكومة لم تطلق عدد من المعتقلين بل

قامت مثلاً بنقل 87 معتقلاً كردياً من سجن الموصل الى سجون الكوت والناصرية والبصرة [144]، علماً أن أجهزتها الأمنية كانت تؤكد على عدم وجود معتقلين أكراد في سجونها وخاصة من البيشمركة [145]، وبأنها أطلقت ((سراح معظم الموقوفين من جماعة البارزاني ممن لهم علاقة بالوضع الراهن)) [146]، وهذا ما أكده العميد رشيد مصلح الحاكم العسكري العام في كتابه الموجه الى متصرفية لواء السليمانية حول قضايا المحكومين والموقوفين الأكراد عندما أشار الى إيقاف التعقيبات القانونية ورفع الإقامة الجبرية وإلغاء أوامر القبض وإطلاق سراح مايزيد عن 300 شخص خلال شهري أيار وحزيران 1964 [147]، وفي تطور لاحق أخذ الرئيس عارف يسعى الى فرض نظام الحزب الواحد بتأسيس الاتحاد الاشتراكي العربي [148] في 14 تموز 1964 وفقاً للنموذج المصري وعلى أساس أن ينظم إليه كافة التنظيمات والأحزاب السياسية ومنها الحزب الديمقراطي الكردستاني حيث تم الاتصال بالبارزاني من خلال متصرف السليمانية عبد الرزاق السيد محمود والذي قال عن ذلك ((أمرني عارف أن أبشر البارزاني بتأسيس الاتحاد الاشتراكي العربي في العراق وبانتماء الكرد إليه ستحل مشكلتهم ستحل مشكلتهم نهائياً لأن الاتحاد تنظيم شعبي يضم كل القوى الحزبية المستقلة ومع عدم إيماني بالذي قاله عارف فقد نقلته للبارزاني الذي ضحك طويلاً وقال: ((وأين موقعنا من اتحاد اشتراكي عربي ؟ بالله عليك لو انتميت الى هذا الاتحاد وأنا كوردي ألا تقول بأن ملا مصطفى البارزاني يضحك عليَّ.)) [149]، ولما لم يصدر عن الاتحاد أية دراسة أو وثيقة عن المسألة الكردية وأسلوب حلها فقد كان من الطبيعي أن يرفض الحزب الديمقراطي الكردستاني الانضمام إليه [150]، لأن الشعب الكردي حسب قول البارزاني: ((الذي ضحى في سبيل قوميته وكيانه بخيرة أبناءه لا يمكن أن يكون بجانب أي عمل ينقص من حقوقه الملمة أو يعطلها)) [151].

استؤنفت الاتصالات مجدداً بين الحكومة والقيادة الكردية مطلع تشرين الأول 1964 بهدف التخفيف من حالة التوتر في المواقف وإيجاد حل للمسألة الكردية حيث توجه وفد كردي الى بغداد مؤلف من صالح اليوسفي عضو المجلس التنفيذي للحزب البارتي وعكيد صديق الممثل الشخصي للبارزاني وشوكت عقراوي وأجروا محادثات جانبية مع المسؤولين، وفي 11 تشرين الأول تقدموا الى الرئيس عارف بمذكرة تتضمن الحقوق القومية للشعب الكردي

وقاموا بتوزيعها على السفارات ووكالات الأنباء وجاء في ديباجتها: ((بدافع من الواجب ومن الحرص على وحدة وسلامة الشعبين العربي والكردي في العراق نصور بشعور مخلص ونبيل هذه المذكرة نقدمها عرضاً للواقع بكل ما فيه من مرارة بروح تؤمن بالسلم والعقل طريقان يوصلان الى نتائج طيبة وبعيدة عن رؤى الدم الذي لطخ ذرى الشم والسهول الخضراء)) [152].

إن أهم ما جاء في المذكرة من الناحية السياسية:

1- تعديل الفقرة الأخيرة من المادة 19 من الدستور المؤقت التي تنص على ((يقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية)) فتصبح كما يلي ((ويقر هذا الدستور حقوق لشعب الكردي على أساس الحكم الذاتي ضمن الوحدة العراقية)).
2- تعديل المادة الأولى التي تنص على أن الشعب العراقي جزء من الأمة العربية إلى ما يلي ((الشعب العربي في العراق جزء من الأمة العربية)).
3- حددت المذكرة منطقة كردستان بألوية: أربيل وكركوك والسليمانية والأقضية والنواحي التي تسكنها أغلبية كردية في لوائي الموصل وديالى وتسمية هذه الوحدة بولاية أو محافظة كردستان، وفي حالة قيام وحدة أو اتحاد بين العراق مع أي بلد عربي آخر فان ولاية كردستان تتمتع بالحقوق نفسها التي تتمتع بها الأقاليم المكونة للوحدة أو الاتحاد ويسمى بإقليم كردستان.
4- يكون نائب رئيس الجمهورية كردياً وينتخب من المجلس التشريعي للولاية أو المحافظة وكذلك يكون لسكان الولاية أو المحافظة في الوزارة المركزية نائب رئيس الوزراء وعدد من الوزراء يتناسب مع نسبة سكانها إلى سكان العراق.
5- إضافة المادة التالية إلى الدستور المؤقت ((تطوير القومية الكردية بنفس المستوى الذي تتطور فيه القومية العربية من النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية)) [153].

وفي ردها على المذكرة عدت الحكومة ماورد فيها سعياً على الانفصال الكردي عن الدولة العراقية[154]، فقد وصفها صبحي عبد الحميد (1924 – 2010) وزير الداخلية بأنها ((غير واقعية ومخالفة لاتفاق 10 شباط 1964 وهي تدعو صراحة الى تشكيل دولة كردية)) [155]، بينما اعتبر العقيد هادي خماس مدير الاستخبارات العسكرية تلك المذكرة بأنها ((مشروع واضح الأهداف يدعو بشكل لا يقبل الجدل والجدال الى الانفصال)) [156].

وفي 14 تشرين الثاني 1964 استقال رئيس الوزراء طاهر يحيى وقام بتشكيل وزارة جديدة في اليوم نفسه، وفي كتاب التكليف طلب رئيس الجمهورية عبد السلام عارف: ((الإسراع في إعادة إعمار الشمال وحل كافة القضايا المتعلقة به بما يضمن الوحدة الوطنية))، والملاحظ على الوزارة الجديدة أنها ضمت سبعة وزراء عسكريين بضمنهم رئيس الوزراء ووزيرين كرديين هما مصلح النقشبندي وزيراً للأوقاف ومسعود مُحَمَّد وزيراً للدولة [157]، وقد جاء في هذا التكليف في وقت استمر فيه تبادل الرسائل والمذكرات بين الحكومة والقيادة الكردية، وحسب قول أحد الباحثين فان الحكومة كانت تحاول كسب الوقت لتعزيز موقعها وسلطتها في كردستان، كما أن كبار ضباط الجيش أمثال اللواء الركن عبد العزيز العقيلي قائد لفرقة الأولى والعقيد الركن مُحَمَّد مجيد مدير الحركات العسكرية والعميد الركن إبراهيم فيصل الأنصاري وسواهم، يضغطون على الرئيس عارف لاستئناف القتال والقيام بجولة جديدة من الحرب في كردستان [158]، وفي تصعيد آخر للموقف أرسل العميد صبحي عبد الحميد وزير الداخلية كتاباً الى العميد عبد الرزاق السيد محمود متصرف لواء السليمانية طالباً منه إبلاغ البارزاني بأن السلطات الحكومية ستلقي القبض على كل شخص في القصبات والقرى الشمالية مسلحاً وستصادر سلاحه [159]، كما أصدر وزير الداخلية أوامره بمنع دخول البيشمركة الى المدن والقصبات الكردية وضرورة التزام اليقظة والحذر وإلقاء القبض عليهم في حالة مخالفة هذه الأوامر لأنهم حسب قوله يقومون: ((بالاعتداء على المواطنين واغتصاب السيارات وخاصةً الحكومية منها)) [160].

إزاء هذه التطورات السياسية في المسألة الكردية ظلت المفاوضات تراوح مكانها وتجمد الوضع ومرت الأسابيع دون جدوى، وأخيراً وفي مطلع كانون الأول 1964 عقد الرئيس عارف اجتماعاً هاماً في القصر الجمهوري وعلى أعلى المستويات لمناقشة المسألة الكردية واستدعي لحضور الاجتماع متصرف السليمانية العميد عبد الرزاق السيد محمود، وكتب العميد الركن عبد الكريم فرحان وزير الثقافة والإرشاد الذي كان حاضراً الاجتماع يقول: ((بدأت الجلسة باستعراض الموقف في كردستان واستغرب الجميع عدم تقدم المفاوضات رغم مرور مدة طويلة على توقف القتال وأكد الجميع على ضرورة تحريك الوضع المتجمد والإسراع بعودة الأحوال الطبيعية واتجهت الأنظار الى محافظ السليمانية لمعرفة رأيه واقتراحاته،

شرح المحافظ الموقف الراهن في الشمال وأنحى باللوم على الحكومة وانتقدها لعدم تلبية طلبات الملا مصطفى. .. توجهت الى المحافظ وقلت: تذكر أنك أحد المسؤولين وأن مهمتك خطيرة ولست سفيراً للبارزاني لدى الجمهورية العراقية)) [161]، وهكذا لم تسفر الاجتماعات التي عقدت في أعقاب اتفاقية 10 شباط 1964 بين الحكومة والقيادة الكردية، ولا المذكرات التي تبودلت بين الطرفين عن حل للمسألة الكردية، فالحكومة لم توافق على أهم مطلبين لقيادة الحركة الكردية آنذاك وهما الحكم الذاتي وقوات البيشمركة [162].

فشل المفاوضات واستئناف العمليات العسكرية

استمرت حالة اللا سلم واللا حرب بين نظام الرئيس عارف والقيادة الكردية، وكان كل واحد منهما يترقب الآخر بمزيد من الحذر والشك وفي الوقت نفسه كانا كلاهما يسعيان في ظل هدنة هشة تنتظر لحظة انهيارها المفاجئ الى ترتيب أوضاعه الداخلية استعداداً لمرحلة قادمة من المواجهة المسلحة المحتملة[163]، كما أن الملا مصطفى البارزاني لم يكن يثق بالرئيس عبد السلام عارف وحكومته ويؤكد هذه الحقيقة ما كان البارزاني يردده دائماً ((إنني لا أملك أي أمل في المفاوضات مع عبد السلام الشوفيني وليس لدي ثقة بأنه سيمنح الحقوق القومية للشعب الكردي)) [164].

قرر الحزب البارتي في 19 كانون الثاني 1965 القيام بإضراب سياسي عام يوم 10 شباط بمناسبة مرور سنة على وقف إطلاق النار وذلك احتجاجاً على عدم تلبية الحكومة لمطالب الأكراد القومية[165]، وفي ليلة 9-10 شباط تجول عدد من المسلحين الأكراد في الطرقات العامة والأزقة في دهوك وباقي المدن والقصبات الكردية وعلقوا اللافتات على جدران المنازل ومؤسسات الدولة، ويعلل أحد التقارير الحكومية ذلك الانتشار الواسع للمسلحين ((بخشيتهم من تدخل السلطات العسكرية وكانوا على استعداد للقتال مع القوات المسلة بمجرد تدخلها في الموضوع)) [166].

وتم تنظيم الإضراب وتنفيذه في الموعد المحدد في معظم المدن الكردية ليشمل مختلف مرافق الحياة ولمدة 24 ساعة [167]، رفع المضربون خلاله العديد من الشعارات التي تطالب بحل المسألة الكردية ومن تلك الشعارات – نطالب بالحكم الذاتي لكردستان العراق ضمن

الجمهورية العراقية – نناضل من أجل تمتين الأخوة العربية – الكردية – المجد والخلود لشهداء كردستان الأبرار – عاش جيش كردستان الثوري بقيادة مصطفى البارزاني [168].

أما رد الحكومة على الإضراب فجاء سريعاً حيث وجه العميد صبحي عبد الحميد وزير الداخلية في 11 شباط 1965 رسالة الى البارزاني أبلغه فيها رفض الحكومة لمطلب الحكم الذاتي والاحتفاظ بقوات البيشمركة بأي شكل من الأشكال وضرورة الخضوع للسلطة وأكد عزم الحكومة على اتخاذ الإجراءات الضرورية لإعادة القانون والنظام الى كردستان العراق [169].

ومن جهته واصل الرئيس عارف تصريحاته المناوئة للأكراد، ففي حديث له في معسكر الحبانية في 28 شباط 1965 قال ((إننا لا نريد تحقيق الأمن في جزء من العراق بل نريده في كل أنحاء العراق)) مؤكداً قدرة الجيش في الوقوف بوجه كل من يحاول عرقلة مشاريع الحكومة في نشر العدالة وتحقيق الأمن والرفاه والتنمية الاقتصادية وفي هذا إشارة واضحة إلى كردستان العراق[170]،وفي منحنى آخر اتهم الرئيس عارف القادة الأكراد بكونهم ((ربيبوا الاستعمار)) الذين لا يريدون تحقيق الوحدة الوطنية [171]،وهكذا كان الاعتقاد السائد لدى القادة العسكريين وبضمنهم الرئيس عارف بأن الوضع الدولي وظروف العراق الداخلية ستساعدهم على شن الحرب بهدف سحق الحركة الكردية المسلحة والقضاء على ((التمرد الكردي)) حسبما كانوا يصفونه آنذاك [172].

كان نظام الرئيس عارف مصمماً على استئناف القتال في كردستان ومن أجل تنفيذ خططه العسكرية قام بتشكيل منظومة استخبارات المنطقة الشمالية في مدينة كركوك وبدأت بزرع خلاياها في كردستان [173]، وحصلت القوة الجوية وحسب إحدى الوثائق البريطانية على كميات كبيرة من قنابل النابالم والغازات السامة بدليل أن وزارة الدفاع طلبت تزويدها بـ(60) ألف قناع غاز من بريطانيا والولايات المتحدة وألمانيا والاتحاد السوفيتي [174]، كما انتشرت وحدات الجيش القتالية من صنف المشاة قرب السليمانية وأربيل وكركوك بشكل مكثف، وكان معمل الجوت في بغداد يعمل على مدار أربع وعشرين ساعة لاستكمال طلبية وزارة الدفاع المستعجلة لمليوني كيس رملي تم توفير نصف الكمية من الهند، وفي الوقت نفسه حشدت الحكومة حملة إعلامية لأعداء الرأي العام لتقبله دخول قواتها في قتال جديد ضد الأكراد وقد

أظهر المسؤولون الحكوميون في عموم مقابلاتهم الصحفية ((موهبة كبيرة على التلفيق وربما خداع الذات أكثر من موهبة الثبات على الرأي)) على حد قول ماينرد (Maynard) السفير البريطاني في بغداد [175]، من أجل وضع اللمسات الأخيرة على الخطط العسكرية زار الرئيس عارف والعميد الركن سعيد القطان قائد الفرقة الرابعة القطعات العسكرية في زاخو ودهوك في 28 آذار 1965 لرفع معنويات المقاتلين والاطلاع على استعدادات وتحضيرات الحرب المرتقبة [176].

وهكذا أصبح الوضع في انتظار الشرارة التي تشعل فتيل الحرب والتي جاءت في نيسان 1965[177].

تشير الوقائع التاريخية بأن بوادر الهجوم على كردستان بدأت في شتاء 1965 لكن مناخ الشتاء حال دون شن هجمات واسعة لذا تريث لحين حلول فصل الربيع [178]، وفي 3 نيسان 1965 نشبت الحرب مجدداً في كردستان شنها هذه المرة المشير عبد السلام عارف رئيس الجمهورية وأطلق عليها اسم هجوم الربيع[179]، حيث دار قتال عنيف بين قوات الجيش والمقاتلين الأكراد على جبهة طولها أكثر من (500) ميل تمتد من زاخو الى خانقين، واحتجاجاً على ذلك قام احد الوزراء الأكراد وهو مسعود مُحَمَّد بالاستقالة من منصبه الحكومي إلا أن الحكومة لم تتأثر في ذلك واستمرت في حملاتها العسكرية، وكانت حريصة في مساعيها للتستر وتضليل الرأي العام حول ما يجري في كردستان فقد صرح أحد الوزراء في الحكومة العراقية لأحد مراسلي الصحف السوفيتية بأنه: ((لاوجود للحرب في الشمال وإن ما يحدث لا يعدو أن يكون مجرد مناورات عسكرية ستنتهي في الخريف القادم.)) [180]،وهذا ما أكده عبد الكريم فرحان وزير الثقافة والإعلام عندما قال: ((إن الأوضاع في الشمال طبيعية ويسود الهدوء والسلام ولا صحة للأنباء التي ترددت عن وقوع اشتباكات هناك.)) [181]، وهذه التأكيدات من قبل المسؤولين في الحكومة المركزية فندها المتحدث باسم البارازاني شفيق احمد من خلال الرسالة التي وجهها الى رئيس وزراء بريطانيا هارولد ولسن (1964-1976) بقوله: "في 3 نيسان شنت الحكومة العراقية حملتها العسكرية ضد الشعب الكردي مستخدمة اربعة فرق عسكرية من مجموع الفرق الخمس التي يتألف منها الجيش العراقي كله.." [182] وبهذه الصورة تجدد القتال مرة أخرى في كردستان بعد فشل العملية السياسية في تحقيق غاياتها

وأهدافها، وفي محاولة من الرئيس عارف لحشد التأييد الشعبي لإجراءاته العسكرية سعى الى حث علماء الدين على إصدار الفتاوى التي تجيز محاربة الأكراد، فأصدر الشيخ علي كاشف الغطاء (1912-1991) في الأول من نيسان فتوى وصف فيها الصراع بالفتنة عندما قال: ((والله إنها الفتنة التي تنشق بها عصا المسلمين وتراق دماء المؤمنين ويطاع بها الشيطان ويستضعف بها الإسلام ويهلك فيها أفلاذ الأكباد وتثكل الأمهات فليتق الله من أسعر نارها وشب لظاها وأي فسادٍ أعظم من تلف الرجال وذهاب الأموال وإلغاء البلد فيما هو عظيم من البلد.))، واختتم كاشف الغطاء فتواه بالدعوة الى الأخوة العربية الكردية والتعاون وتجنب المكائد التي تثار من قبل الأطراف الخارجية [183]، كما أصدر الحاج نجم الدين الواعظ (1885-1959) فتوى مماثلة 3 نيسان عدَّ ما يحدث في الشمال تفريق لكلمة الأمة وتشتيت شملها وانحلال رابطتها [184]، ومما جاء في تلك الفتوى: "اياها الشيخ البارزاني وتدعي انك شيخ طريقة فيا ايها الشيخ من المسؤول عن هذه الدماء البريئة وعن هدر دماء الشباب وما جوابك يوم القيامة اذا طالبك اولاد الشهداء من اليتامى والارامل هؤلاء المفجوعين بفقد ابائهم وازواجهم يومئذ تعرفون لا تخفى منكم خافية" [185].

أما فيما يخص موقف السيد محسن الحكيم (1889-1970) فقد عبر عن انزعاجه من الطريقة التي عاملت بها الحكومة المركزية الأكراد ورفض رجاء الرئيس عارف بإصدار فتوى تعُد الحرب ضد الأكراد مشروعة وكان لذلك الرفض أهمية سياسية كبيرة وعلل الحكيم سبب ذلك التوجه كونه المرجع الأعلى فلا يمكنه أن يفرق بين مكونات الشعب العراقي [186].

ورداً على تلك العمليات العسكرية أصدر مجلس قيادة الثورة في كردستان العراق بياناً في 16 نيسان 1965 بعنوان ((بيان إلى جميع إخواننا الأكراد في كردستان العراق)) دعى فيه الشعب الكردي الى الدفاع عن أرضه وحقوقه المغتصبة وعدَّه واجب مقدس وأوضح بأن كل من يقاوم ((العدو)) ويتصدى له فإن الغنائم التي يحصل عليها تكون من نصيبه باستثناء الأسلحة الثقيلة وأجهزة اللاسلكي فينبغي تسليمها الى الجيش الثوري الكردستاني وذلك لحاجته الماسة إليها كما أعلن البيان عن مصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة للمرتزقة

الأكراد (فرسان صلاح الدين) [187] الذين حسب قوله ((باعوا شرفهم وضميرهم الى الحكومة الظالمة ضد أبناء شعبهم)) وتوزيعها على الفلاحين الأكراد [188].

في حين ربط الرئيس عارف بين الحركة الكردية والاستعمار قائلاً: ((إن الحركة التي قامت في الشمال هي جزء من مؤامرة كبرى يدبرها الاستعمار ضد الأمة العربية لتقطيعها. ... إننا في الشمال لا نقاتل أبناءنا ولا نريد ذلك وإنما عملنا هناك هو تمشيط المنطقة من عملاء الاستعمار)) [189]، كما هنأ الرئيس عارف القوات العسكرية أثناء زيارته لمنطقة شقلاوة في 2 آب 1965 على الانتصارات المستمرة التي حققتها لما سماه ((تطهير الشمال من الانفصاليين)) وأعرب عن سعادته الغامرة وهو يشاركهم فرحتهم وانتصاراتهم في ((عمليات تمشيط وتطهير أرض الوطن. ... نهائياً من رجس الخيانة والانفصال)) والقضاء على من وصفها ((العصابات من قطاع الطرق)) معتبراً العمليات العسكرية التي تجري في الشمال تدريباً للمعركة الفاصلة في فلسطين [190].

واستكمالاً لما تقدم أصدرت الحكومة المركزية في 10 تموز 1965 نداءاً الى من وصفتهم ((المتمردين في شمال العراق)) دعتهم فيه الى تسليم أنفسهم للسلطات الحكومية ووعدتهم بالعفو عمن يسلم نفسه ودعت الذين لا يزال لديهم بعض التردد الى الإسراع في العودة الى الحياة الجديدة [191]، واستجابةً لذلك النداء فقد سلم عدد من الأكراد أنفسهم مستفيدين من العفو العام وقد بلغ عددهم في الفترة مابين آذار وتموز 1965 بـ (1990) شخص منهم (1024) من قوات البيشمركة [192]، وهذا ما أكده الرئيس عارف في خطابه بمناسبة الذكرى السابعة لثورة 14 تموز بقوله: ((إن الأمن والاستقرار من أهم الأمور التي تعين الأمة على بناء الحضارة وإنماء خيرات البلاد ولابد أن يعم الأمن أرجاء البلاد في الشمال والجنوب، وقد استجاب إخوانكم في الشمال وانصرفوا الى أعمالهم وندم المغرر بهم من تلك الزمرة الانفصالية المجرمة والشرذمة المتمردة التي عاثت فساداً في شمالنا الحبيب)) [193].

المهم في الأمر أن المقاومة الكردية القوية للهجمات العسكرية منذ استئناف القتال في نيسان 1965 حالت دون تحقيق الرئيس عارف ماكان يصبوا إليه بل نتج عنها أمرين مهمين:

الأول: توحيد معظم القوى الكردية تحت قيادة الملا مصطفى البارزاني وتجاوز كافة الخلافات حتى أن جماعة إبراهيم احمد الذين هربوا الى إيران طلبوا الإذن للاشتراك في القتال وحصلوا عليه [194].

الثاني: تمثل في ظهور خلافات بين القادة العسكريين داخل الحكومة والتي ألقت بظلالها على الأوضاع الداخلية في عموم العراق وبالتالي دفعت طاهر يحيى رئيس الوزراء الى تقديم استقالته في 3 أيلول 1965[195]، وفي محاولة من الحكومة الجديدة لتهدئة الأوضاع أجرت تعديلاً دستورياً في 8 أيلول تضمن تغيير المادة 19 من دستور 29 نيسان 1964 المؤقت لتصبح كما يلي: ((العراقيون متساوون بالحقوق والواجبات العامة بلا تمييز بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو أي سبب آخر ويقر هذا الدستور الحقوق القومية للأكراد ضمن الشعب العراقي في وحدة وطنية متآخية)) [196].

لم تدم الحكومة الجديدة سوى عشرة أيام ففي 15 أيلول حاول عارف عبد الرزاق الإطاحة بنظام حكم الرئيس عارف والذي كان آنذاك يشارك في مؤتمر القمة العربي الثالث في الدار البيضاء خلال الفترة 13-17 أيلول 1965، إلا أن المحاولة الانقلابية باءت بالفشل [197]، وعلى أثر ذلك كلف الرئيس عارف في 21 أيلول عبد الرحمن البزاز بتشكيل الحكومة وهو أول شخصية مدنية تتولى منصب رئاسة الوزراء منذ ثورة 14 تموز 1958[198]، وقد أكد الرئيس عارف في كتاب التكليف على مبدأ حكم القانون بحيث يتساوى المواطنون في الحقوق والواجبات دون تمييز وضرورة الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية لتحقيق الوحدة الوطنية كخطوة أولى نحو الوحدة القومية العربية والاهتمام بالجيش لأنه ((سياج الوطن والحامي لأهداف الأمة العربية)) [199]، كان البزاز يدرك أنه لا يمكن تحسين الأوضاع في البلاد دون إنهاء الحرب في كردستان العراق[200]، أي أنه ضد الحل العسكري للقضية الكردي ومع إشراك الأكراد في الحكم وإقرار حقوقهم القومية ولكن دون تفريط في أي جزء من العراق لأنه وحدة لا تتجزأ[201]، في حين لم يكن الرئيس عارف يتفق معه في بعض طروحاته بشأن حل المسألة الكردية إذ أكد على رفض الحكومة إجراء المفاوضات مع من سماها ((العصابة المتمردة)) لأنها حسب اعتقاده خارجة عن القانون وتسعى في الأرض فساداً وأن الحكومة لا تعترف بغير

تأديبها وإعادة الأمن والاستقرار الى البلاد، وأضاف: ((إن قواتنا المسلحة مستمرة في تمشيط الأرض حتى تعود لشمالنا الحبيب حياته الطبيعية.)) [202].

كردستان العراق بين تجدد القتال ومصرع الرئيس عارف

تشير الوقائع التاريخية إلى أن المدة المحصورة بين مطلع كانون الثاني وأواسط نيسان 1966 قد سجلت أعلى مراحل الارتباك في الوضع السياسي الداخلي في العراق منذ 18 تشرين الثاني 1963 بفعل عوامل عديدة تأتي في مقدمتها الحرب في كردستان العراق والتي شكلت عبئاً ثقيلاً على الميزانية العامة [203]، ومع هذا فقد واصل الرئيس عارف سياسته المتشددة تجاه الأكراد حيث وعد بتأديب من وصفهم بـ ((العصابات المتمردة)) لأنها حسب رأيه ((جماعة خارجة عن القانون. ... ولا تعترف الحكومة بغير تأديبها)) [204]، وهذا ما ذهب إليه اللواء الركن عبد العزيز العقيلي وزير الدفاع عندما أكد أن حل المسألة الكردية يكمن في استخدام القوة العسكرية وذلك بقوله: ((إننا لابد أن نصفي المشكلة الكردية عسكرياً وأن باستطاعتي أن أصفيها خلال أيام. ... وسنحارب الملا مصطفى ونقضي عليه)) [205].

ونتيجة لذلك واصل الرئيس عارف وبتأكيد كبار القادة العسكريين ومنذ مطلع تشرين الأول 1965 شن أعنف الهجمات العسكرية على كردستان العراق باتجاه الحدود العراقية الإيرانية بهدف شق الجبهة الكردية الى منطقة شمالية وأخرى جنوبية مما يسهل مهمة القضاء على المقاتلين الأكراد [206]، ومن أجل رفع معنويات المقاتلين قام اللواء الركن عبد العزيز العقيلي وزير الدفاع يرافقه اللواء عبد الرحمن عارف وكيل رئيس أركان الجيش في 31 تشرين الأول 1965 بزيارة تفقدية لقطعات الفرقة الأولى المرابطة في منطقة شقلاوة وحرير للاطلاع عن كثب على خط سير العمليات العسكرية التي تشهدها المنطقة وقد أثنى العقيلي على الجهود المبذولة من قبل القطعات العسكرية لتوطيد الأمن والاستقرار في شمال البلاد [207]، كما قال العقيلي بزيارة قطعات الفرقة الثانية في مناطق سيد صادق وكان منكه وملكاوه وبنجوين أعرب خلالها عن شكره للضباط والمراتب على الجهود المبذولة لإعادة الاستقرار الى المنطقة [208]، في حين أكد اللواء الركن إبراهيم فيصل الأنصاري قائد الفرقة

الثانية على سيطرة الجيش التامة على طرق المواصلات بين الألوية والنواحي والقصبات الشمالية وأن من وصفهم بـ((عصابات العصاة)) لا تسيطر إلا على مناطق نائية وضيقة جداً تقع على مقربة من الحدود الإيرانية [209]، ومع هذا فإن الحملة العسكرية على كردستان العراق والتي استمرت من تشرين الأول 1965 وحتى كانون الثاني 1966 لم تحقق أهدافها المرسومة في القضاء على الحركة الكردية المسلحة، بل إن الدلائل أشارت الى أن الحكومة العراقية كانت تعاني من أزمة داخلية تمثلت في انقسام قادتها إزاء معالجة الوضع العسكري المتدهور في الشمال وما يكبده من خسائر في ميزانية الدولة وظهر ذلك جلياً في الاجتماع الموسع لمجلس الدفاع الوطني المنعقد في كركوك في 10 آذار 1966 برئاسة رئيس الجمهورية المشير الركن عبد السلام مُحَمَّد عارف وضم الاجتماع رئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز ووزير الدفاع عبد العزيز العقيلي فضلاً عن وزير الداخلية عبد اللطيف الدراجي وقادة الفيالق الأول والرابع وآخرين غيرهم وذلك لمناقشة أمر الهجوم الواسع على جميع المحاور القتالية في كردستان المزمع القيام به في نيسان وأيار 1966 وبحسب التقارير الواردة من السفارة البريطانية أن البزاز وقائد الفيلق الأول رفضا فكرة الهجوم في حين وافق الرئيس عارف ووزيري الدفاع والداخلية وقادة الفيالق الآخرين على الهجوم الواسع انطلاقاً من اربيل وراوندوز حتى حاج عمران حيث تم قطع الطريق الرئيسي للإمدادات الكردية من إيران [210].

فأخذ الرئيس عارف بتصعيد الموقف من جديد عندما اتهم المقاتلين الأكراد بأنهم ((عصابة)) تتلقى الدعم والمساعدة من أطراف خارجية لم يسمها وإنما وصفها بـ((الجهات التي سبق وان اجتمعت في السابق وخلقت إسرائيل في أرض فلسطين))، وأضاف قائلاً: ((هذه الجهات نفسها تعمل الآن لخلق إسرائيل ثانية في شمال وطننا)) [211]، وفي ذلك إشارة الى الدول الغربية ولا سيما بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وفي السياق نفسه أعلن اللواء الركن عبد العزيز العقيلي وزير الدفاع في 3 كانون الثاني 1966 بأن: ((الغرب والشرق يساعدان العصاة اليوم لخلق إسرائيل جديدة في شمال الوطن مثلما تعاونا في عام 1948 لخلق إسرائيل وكأن التاريخ يكرر نفسه اليوم، إن الشرق يقدم العون الإعلامي بشكل مباشر والغرب يقدم العون المادي بشكل مباشر اننا نأمل من جارتنا إيران أن تغلق الحدود بوجه العصاة هذه الحدود التي أصبحت هي المصدر الرئيسي لتمويلهم وتموينهم. .. وإذا كان العراق

يبدي مرونة وصبراً فإن للمرونة والصبر حدود)) [212]، قام الرئيس عارف بتكليف اللواء الركن العقيلي برسم خطة العمليات العسكرية المزمع تنفيذها في كردستان العراق والتي حملت اسم ((توكلنا على الله))، ويبدو أن إطلاق مثل هذه التسمية على حملة عسكرية ضد الأكراد ربما يقصد من ورائها إضفاء صفة الشرعية الدينية عليها وتصويرها على أنها حملة جهادية، وقد تم تحديد يوم 15 نيسان 1966 موعداً لتنفيذ الخطة المرسومة [213]، عند ذلك أعلن عبد اللطيف الدراجي وزير الداخلية في 27 شباط 1966 في تصريح لوكالة أنباء الشرق الأوسط واستناداً الى خطة العقيلي بأن الحكومة ستتمكن من إنهاء ما وصفه بت ((التمرد الكردي)) في شمال العراق في فصل الربيع القادم أو قبل ذلك بقليل لأن الحكومة حسب رأيه مصممة على تحقيق وحدة التراب العراقي ومضى قائلاً أن الأكثرية الساحقة من الأكراد تؤيد الحكومة وهم يحملون السلاح في وجه الملا مصطفى البارزاني ويقاومون فكرة الحكم الذاتي [214]، ومن أجل قطع الطريق أمام دعاة الحل السلمي للمسألة الكردية نفى العقيلي نفياً قاطعاً أن تكون هناك ثمة مفاوضات بين الحكومة ومن سماهم بـ((المتمردين)) وأكد على عزم الحكومة في عدم السماح بإجراء مثل تلك المفاوضات وأوضح أيضاً بأن ((الموقف في الشمال مرضي للغاية والحركات التي يقوم بها الجيش العراقي ستبقى مستمرة حتى يتم القضاء على المتمردين)) [215]، وفي محاولة من الرئيس عارف لذر الرماد في العيون صرح أثناء زيارته للواء الكوت بأنه يريد أن تتوحد كلمة الشعب في وحدة وطنية لأن هذه الوحدة برأيه: ((هي القاعدة الأساسية لإنطلاق الوحدة القومية)) وأوضح بأن الطريق واسع ومفتوح أمام جميع المواطنين ولكنه مسدود أمام ((الدخلاء والدجالين والمشعوذين الذين يبثون الفساد في أرجاء البلاد فهؤلاء ليس لهم مقام بيننا فنحن أبناء الشعب ونحن أخوة وكلنا فداء لهذا الوطن)) [216].

وبالمقابل فقد تمكنت القيادة الكردية من الحصول على معلومات حول نية الحكومة شن هجوم واسع على كردستان لذلك تم اتخاذ بعض الإجراءات الاحترازية للتصدي لها ومنها محاولة فتح جبهة جديدة في منطقة سنجار في لواء الموصل من أجل توسيع رقعة المقاومة وتشتيت وحدات الجيش العراقي وبالتالي تخفيف الضغط على باقي الجبهات [217]، لذا أخذت تنظيمات الحزب الديمقراطي على عاتقها تنفيذ الخطة المرسومة فدعت الأهالي الى عدم إطاعة أوامر الحكومة والامتناع عن الانخراط في صفوف الجيش ووعدتهم بتقديم العون

والمساعدة [218]، لا سيما بعد صدور بيانات وزارة الدفاع حول تعقب الجنود الهاربين والمتخلفين من الخدمة العسكرية [219]،

لكنها لم تفلح في ذلك لأن السلطات الحكومية كانت على اطلاع بتلك الإجراءات مما دفعها الى التحرك بسرعة ومعالجة الموقف، نذكر على سبيل المثال قيام محمود صالح السامرائي مدير شرطة لواء الموصل برفقة سعيد الشيخ متصرف اللواء ومدير أمن اللواء بزيارة تفقدية الى منطقة سنجار حيث اجتمعوا بالأهالي ((ونصحوهم بوجوب الخلود الى السكينة وإطاعة أوامر الحكومة وعدم الإصغاء الى دسائس المغرضين والتسابق لخدمة الوطن والمصلحة العامة)) [220].

لم تجر الأمور كما خطط لها الرئيس عارف ووزير الدفاع عبد العزيز العقيلي، فقد أُحجم عن تطبيق خطة ((توكلنا على الله)) في الموعد المحدد لها منتصف نيسان 1966 أثر سقوط طائرة الهليكوبتر التي كانت تقله في منطقة النشوة قرب القرنة في لواء البصرة أثناء زيارته التفقدية للمنطقة الجنوبية والتي بدأت قبل يوم من مصرعه [221]، فجاء هذا الحدث خلافاً لكل تقدير وعلى نقيض أي حساب وبانشغال البلاد بمصرع الرئيس عارف تعطلت خطط الهجوم على كردستان العراق وعلى معقلهم الروحي ورمز تحركهم السياسي قرية بارزان بالذات حيث كان العقيلي حسب قوله: ((ينوي دك تلك القرية على رؤوس البارزانيين)) [222]، وعلى أثر ذلك تولى عبد الرحمن البزاز رئيس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية حسب الدستور وأمر بفرض منع التجوال وإغلاق الحدود وإعلان الحداد لمدة شهر [223]، وفي 16 نيسان جرى تشييع جثمان الرئيس الراحل بمشاركة ممثلون عن مختلف الدول العربية والاجنبية [224] وفي اليوم نفسه عقد مجلس الوزراء ومجلس الدفاع الوطني جلسة مشتركة تمخض عنها اختيار عبد الرحمن مُحَمَّد عارف وكيل رئيس أركان الجيش رئيساً للجمهورية [225].

وهكذا بغياب المشير الركن عبد السلام مُحَمَّد عارف رئيس الجمهورية عن الساحة السياسية العراقية، تبدأ مرحلة جديدة من تاريخ العراق والحركة القومية الكردية.

الخاتمة

بعد إتمام هذه الدراسة ومن خلال استقراء الأحداث التاريخية التي أوضحت سياسة الرئيس عارف تجاه المسالة الكردية يمكن تأشير الأمور التالية:

1- أنتهج الرئيس عارف أسلوبين في معالجة المسألة الكردية الأول يتمثل في المهادنة والمصالحة والدخول في حوار ومباحثات مع الجانب الكردي من خلال أشخاص مقربين أمثال العميد عبد الرزاق السيد محمود متصرف لواء السليمانية وذلك بهدف كسب الوقت وإعادة تنظيم الجيش للشروع في جولة جديدة من القتال وقد تمخض عن ذلك عقد اتفاقية 10 شباط 1964 أما الأسلوب الثاني فيتمثل في الخيار العسكري الذي كان يفضله الرئيس عارف تحت ضغط بعض القيادات العسكرية بما يضمن سيطرة الحكومة على كردستان العراق ويحفظ هيبتها ويعزز الوحدة الوطنية، بدليل أن المنطقة شهدت ثلاث جولات من القتال في حزيران 1963 ونيسان وتشرين الأول 1965 والرابعة كانت قيد التنفيذ في نيسان 1966 لولا مصرع الرئيس عارف، ومع هذا فقد أثبت الحل العسكري فشله في معالجة المسألة بل زادها تعقيداً واستنزف قدرات البلاد العسكرية والاقتصادية.

2- حاول الرئيس عارف استمالة الأكراد الى جانبه وفضهم من حول الملا مصطفى البارزاني بوسائل عديدة منها إصدار العفو العام وإطلاق سراح بعض المعتقلين والموقوفين وتوزيع الرواتب على العشائر الكردية الموالية للحكومة والتأكيد على مسألة إعمار الشمال وتخصيص الأموال اللازمة لذلك.

3-لم تكن اتفاقية 10 شباط 1964 سوى مناورة سياسية ووسيلة لكسب الوقت ولو خلصت النيات لكانت تمثل خطوة ايجابية نحو الحل السلمي للمسألة الكردية.

4- استغلال الصراعات الكردية – الكردية ومحاولة تعميقها بهدف إضعاف الجبهة الداخلية للأكراد كما حدث في انشقاق إبراهيم أحمد وجماعته عن الحزب الديمقراطي الكردستاني عام 1964.

5- استمرار الرئيس عارف في الحديث عن الوحدة العربية وخاصةً مع مصر دون أن يصاحب ذلك تطمينات للأكراد بأن الوحدة لا تعني صهرهم في البوتقة العربية ومما زاد الطين بلة إعلان الدستور المؤقت والذي لم يشر الى أية حقوق قومية للشعب الكردي، وتوقيع اتفاقية 26 أيار 1964 مع الرئيس جمال عبد الناصر وتشكيل الاتحاد الاشتراكي العربي في 14 تموز 1964 على غرار النموذج المصري.

6-لقد طرح الرئيس عارف مفهوماً معيناً يتكون من بضع كلمات أخذ يرددها في كل خطاب أو حديث له تقريباً مع يسير من الزيادة أو النقصان فمن التغني بالوحدة الوطنية والأخوة العربية الكردية الى الإشادة بدور الجيش في العمليات العسكرية بعد تجدد القتال في كردستان العراق والإفراط في استخدام عبارات تصف الحركة الكردية بـ((العصابة المتمردة)) و((الشقاة العصاة)) و((المتمردين الخونة)) و((تطهير الشمال من الانفصاليين)).

7-تميزت الحقبة التاريخية التي تلت انقلاب عام 1963 بكثرة المبادرات بين الحكومة المركزية والقوى الكردية إلا أن أي منها لم يتنفذ وكان ذلك يعود الى تمسك كل طرف بمشروعه دون تقديم تنازلات للطرف الآخر، كما أن سيطرة النخبة العسكرية على القرار السياسي الحكومي قد زاد من ابتعاد الأكراد عن المشهد السياسي والاختلاف معها في الرؤى والأفكار التي كانت سائدة آنذاك.

مستخلص البحث

امتاز العراق شأنه في ذلك شأن بقية دول العالم الثالث بشكل عام والدول العربية بشكل خاص بسيطرة العسكر على مقاليد الحكم فيه خلال مراحل تاريخه المعاصر المختلفة. فالنخب العسكرية العراقية تركت أثراً واضحاً على معظم التطورات السياسية الداخلية في العراق ومنها المسألة الكردية التي اتخذت طابعاً ميزها عن المسألة الكردية في الدول المجاورة للعراق لكونها شهدت تقلبات وتدخلات خارجية أسهمت إلى حدٍ ما في تعقيدها والأمر الذي قاد في النهاية إلى وضع سيناريوهات متبادلة أبرزها القتال – الذي كان الحل الأمثل في التعامل مع هذه المسألة من وجهة نظر العسكر، لتؤشر حقيقة مهمة، وهي إخفاق الأنظمة التي توالت على حكم العراق خلال تاريخه المعاصر في معالجة تلك المسألة وإيجاد الحلول المناسبة لها. ومنها نظام المشير الركن عبد السلام مُحَمَّد عارف الذي شهدت إدارته العسكرية للعراق 8 شباط 1963 – 13 نيسان 1966 تطورات خطيرة للمسألة الكردية إذ شكلت تحدياً وخطراً هدد كيان العرب والأكراد واستنزافاً لقدرات الدولة العراقية الاقتصادية والعسكرية. امتازت مواقف المشير الركن عبد السلام مُحَمَّد عارف بالتشدد إزاء الأكراد تارة ورغبة في حل المسألة الكردية وإنهاء القتال تارة أخرى، على الرغم من أن الأسلوب العسكري هو الخيار الذي كان يفضله عارف في التعاطي مع المسألة الكردية بسبب ضغط بعض القيادات، بما يضمن سيطرة الحكومة المركزية على كردستان العراق ومهما يكن فقد تميزت الحقبة التاريخية التي تلت انقلاب 8 شباط 1963 بسيطرة النخبة العسكرية على القرار السياسي الحكومي، الأمر الذي أدى إلى ابتعاد الأكراد عن المشهد السياسي والاختلاف في الرؤى والأفكار التي كانت سائدة آنذاك .

توزع البحث في مقدمة وفقرات عدة خصلت الى تبيان سياسة المشير الركن عبد السلام مُحَمَّد عارف رئيس الجمهورية تجاه المسألة الكردية في مختلف مراحل توليه مسؤولياته العسكرية والسياسية فضلاً عن خاتمة.

The military and the Kurdish Issue In Iraq : Marshal Abdul salaam Mohammed Arif as a sample

Iraq , like other states in the Third world , is characterized by the control of the military class on the rule in the different stages of contemporary history. In fact , Iraqi military elites left a profound effect on most of the political development in Iraq , among which was the Kurdish issue which took a particular shape , which distinguished it from the same issue in the neighboring countries , because it witnessed changes and foreign intervention a matter that led to put different scenarios , among which was fighting which was the typical way in dealing with this issue according to the military elite Such a matter indicated the Failure of regimes that ruled Iraq in the course of the contemporary history to treat that issue at to find suitable solutions for it. The regime of Arif was one of them at whose rule. (Feb1963- April 1966).

Saw dangerous developments of the Kurdish issue, it formed a challenge of a danger at the same time, while threatened Arabs and Kurds and constituted a way to destroy the Iraqi economical military abilities. Arif's attitudes were marked by serenity towards the Kurds on the one hand, and on the other hand there was a desire to solve the Kurdish issue and end the strife.

Still, Arif preferred the military solution to deal with this issue, because the pressure excreted by military leaders, in an attempt to secure the control of the government on Kurdistan. Anyhow, the period that followed the coop of

(Feb 1963) was marked by the control of the military elite on making the political decision, while saw the abscise of Kurds from the political scene, and from the opinions and attitudes prevalent at that time.

المصادر والهوامش

(1) مجدي حماد، العسكريون العرب وقضية الوحدة، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت، 1987)، ص 203.

(2) دور العسكر في السياسة، ترجمة اللواء الركن المتقاعد محمود احمد عزت البياتي، ط1، بيت الحكمة (بغداد، 2012)، ص 22.

(3) هيثم طالب الحلي الحسيني " المؤسسة العسكرية في العراق ودورها في الحياة السياسية بين العام 1958 – 1968 "، مجلة الحكمة (بغداد)، العدد (37)، آب – أغسطس 2004، ص 48.

(4) حماد، المصدر السابق، ص 227.

(5) سلمان خيري الحديثي، " الجيش عامل قوة في وحدة العراق السياسية 1921 – 1958 " في التعددية والوحدة الوطنية. .. الواقع الطموح، وقائع المؤتمر السنوي الذي عقده مركز صلاح الدين الأيوبي في جامعة تكريت بالتعاون مع بيت الحكمة للفترة 19 – 30 تشرين الثاني 2007، منشورات بيت الحكمة (بغداد، 2009)، ص 38.

(6) الحسيني، المصدر السابق، ص 41.

(7) اريك دافيس، مذكرات دولة السياسة والتاريخ والهوية الجماعية في العراق الحديث، ترجمة حاتم عبد الهادي، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر (بيروت، 2008) ص242.

(8) احمد يوسف احمد واخرون، احتلال العراق وتداعياته عربيا واقليما ودوليا، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت، 2004) ص742.

(9) ثناء فؤاد عبدالله، " أكراد إيران بين الصراع الداخلي وصيغة التوازنات الدولية " مجلة السياسة الدولية (القاهرة)، العدد 135، 1999، ص 104.

(10) Sheikh A, waheed The kurds and their country , Ahistory the Kurdish people ,
(Lahore , 1955) ' p. 7
؛ عبد الفتاح علي البوتاني، وثائق بريطانية عن تشكيل دولة كوردية مستقلة 1924 – 1927.، مطبعة – خاني (دهوك، 2008)، ص 3

(11) كافي سلمان الجادري، موقف الحكومات العراقية من القضية الكردية في المرحلة الأولى من عهد الاستقلال، دار المرتضى، (بغداد، 2009)، ص 5؛ حسين مصطفى احمد، " المسألة الكردية في العراق قراءة في المواقف الدولية والاقليمية والعربية "، مجلة قضايا سياسية (بغداد)، العدد 12-22، 2010، ص 93.

(12) مُحَمَّد سعيد أبو عامود " الدولة الكردية بين الفكر والحلم والواقع "، مجلة السياسة الدولية (القاهرة)، العدد 135، 1999 ص 85؛ الجادري، المصدر السابق، ص 27 وما بعدها.

(13) Stephen H. longrigg , Iraq 1900 – 1950 , Oxford university press ,
(LONDON , 1953) , p.325.
؛ حسن مصطفى، البارزانيون وحركات بارزان 1932 – 1947،دار آفاق عربية، (بغداد، 1983) ص 26.

(14) Tim niblook , Iraq the contemporaxy state , (LONDON , 1982) , p. 47

(15) الدار العربية للوثائق، العراق، سير وتراجم: الملا مصطفى البارزاني، ع – 1 / 1901؛ توماس بوا، تاريخ
الأكراد، ترجمة مُحَمَّد تيسير خان، دار الفكر المعاصر، (بيروت، 2001) ص 207.

(16) مركز دراسات الموصل (سنشير له لاحقاً بالرمز م. د. م)، حزب البارتي والبارزانيين، رقم الاضبارة57/4، وثيقة 33، ص 24.

(17) ليث عبد الحسين الزبيدي، ثورة 14 تموز 1958 في العراق، مكتبة اليقظة العربية، (بغداد، 1981)، ص ص 231-232.

(18) الدار العربية للوثائق , العراق – المسألة الكردية، ع-2 / 1105؛ احمد عبد الرحيم مصطفى، " الأكراد والوحدة الوطنية في العراق "، مجلة السياسة الدولية، العدد 23، 1971، ص 36؛

Niblook , op. cit , p. 84.

(19) نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم الحربي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958– 1998، ط1، بيت الحكمة، (بغداد، 2005)، ص 310.

(20) فرهاد مُحَمَّد احمد، جريدة خه بات / النضال 1959 – 1961 دراسة تاريخية، دار سبيرتر، (دهوك، 2008)، ص 90، ص 136؛

Niblook , op. cit , p. 84.

(21) ينظر نص القانون في جريدة المبدأ (بغداد)، العدد 34، 2 كانون الثاني 1960.

(22) عبد الستار طاهر شريف، الجمعيات والمنظمات والأحزاب الكردية في نصف قرن 1908 – 1958 دار الحرية، (بغداد)، 1958)، ص 190.

(23) جريدة الجمهورية (بغداد)، العدد 43، 4 أيلول 1958؛ العاني وال حربي، المصدر السابق ص ص 308 – 309.

(24) جريدة الحرية (بغداد)، العدد 1269، 3 أيلول 1958؛ مُحَمَّد حسن الجابري، الصراعات السياسية في العراق 1958 – 1963، دار المرتضى، (بغداد، 2007)، ص ص 42 – 43.

(25) جريدة النور (دمشق)، العدد 802، 10 تشرين الأول 1958؛ العاني والحربي، المصدر السابق، ص 311.

(26) العاني والحربي، المصدر السابق، ص 311.

(27) جريدة الأهالي (بغداد)، العدد 33، 8 كانون الثاني 1959؛ جريدة خه بات، العدد 437، 8 كانون الثاني 1959؛ جريدة الأديب (الموصل)، العدد، 60، 1 تموز 1960؛ جريدة بغداد (بغداد)، العدد 60، 18 آب 1959؛ جريدة ده نكي كورد، ژمارة 55، 6 تشريني دووه، 196.

(28) عبد الفتاح علي البوتاني، دراسات ومباحث في تاريخ الكورد والعراق المعاصر، دار سبيرتر، (دهوك، 2007)، ص ص 381 – 395؛

Niblook , op. cit , pp. 48 – 49.

(29) جريدة الثورة (بغداد)، العدد 707، 24 أيلول 1961؛ جريدة الفجر الجديد، (بغداد)، العدد 504، 24 أيلول 1961.

(30) جريدة المواطن (بغداد)، العدد 239، 14 كانون الثاني 1963؛ جريدة المستقبل (بغداد)، العدد 649، 14 كانون الثاني 1963، جريدة المبدأ، العدد 51، 17 كانون الثاني 1963؛ جريدة نصير الحق (الموصل)، العدد 53، 27 كانون الثاني 1963.

(31) جريدة المبدأ، العدد 53، 27 كانون الثاني 1963.

(32) جاسم كاظم العزاوي، ثورة 14 تموز أسرارها وأحداثها رجالها حتى نهاية عبد الكريم قاسم، شركة المعرفة للنشر والتوزيع، (بغداد، 1990)، ص 252.

(33) جريدة صوت العرب (بغداد)، العدد 254، 1 حزيران 1966؛ عبد السلام عارف، مذكرات عبد السلام عارف، شركة الطبع والنشر الأهلية، (بغداد، 1967)، ص 9.

(34) جريدة فتى العرب (الموصل)، العدد 2893، 18 نيسان 1966؛ الزبيدي المصدر السابق، ص 341-342.

(35) جريدة الجمهورية، العدد 8، 25 تموز 1958؛ احمد فوزي، شخصيات وتواقيع، مطبعة الديواني، (بغداد، 1990)، ص 78.

(36) هادي حسن عليوي، " الصراع على السلطة بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف "، مجلة آفاق عربية (بغداد)، العدد 12، 1989، ص ص 38 -45؛ العزاوي المصدر السابق، ص 166-174.

(37) ينظر نص المرسوم في جريدة الجمهورية، 52، 15 أيلول 1958.

(38) نجم الدين السهروردي، التاريخ لم يبدأ غداً حقائق واسرار عن ثورتي رشيد عالي الكيلاني 41 و 58 في العراق، شركة المعرفة، (بغداد، 1989)، ص 393.

(39) جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق 1958 – 1968 دراسة وثائقية في ضوء التقارير الأمنية الخاصة، بيت الحكمة، (بغداد، 2010)، ص 19؛ عارف، المصدر السابق، ص 60.

(40) Majid khadduri , Republican Iraq , oxford university , press (LONDON , 1969) , p.p. 97 – 98.

فوزي، المصدر السابق، ص 78 -79.

(41) جريدة الحرية، العدد 1692، 19 شباط 1963؛

khadduri , op.cit,p. 197.

(42) عبد الفتاح علي البوتاني، التطورات السياسية الداخلية في العراق، 14 تموز 1958 – 8 شباط 1963، دار سبيرتي، (دهوك، 2007)، ص 387؛ الدار العربية للوثائق، سوريا، العلاقات مع العراق، س – 1 / 1302.

(43) khadduri , op.cit,p p , 211 – 213.

(44) ينظر نص بيان المجلس الوطني لقيادة الثورة في جريدة الجمهورية، العدد 2، 26 تشرين الثاني 1963؛ جريدة كشكول (الموصل)، العدد 314، كانون الأول 1963؛ khadduri , op.cit,p p , 216 – 217.

(45) حنا بطاطو، العراق،: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، الكتاب الثالث، ترجمة عفيف الرزاز، منشورات فرصاد، (قم، 2006)، ص 341.

(46) الدار العربية للوثائق، العراق – العلاقات مع مصر، ع -2 / 1305.

(47) ينظر نص الاتفاقية في جريدة الفجر الجديد، العدد 714، 27 أيار 1964.

(48) احمد فوزي، عبد السلام عارف، سيرته محاكمته مصرعه، مطبعة الديواني , (بغداد، 1989)، ص 143.

(49) جريدة الجمهورية، العدد، 816، 17 نيسان 1966؛ جريدة ده نكو باس، ژمارة 39، 17 نيسان 1966؛ جريدة البلد (بغداد)، العدد 577، 18 نيسان 1966؛ جريدة العرب (بغداد)، العدد 551، 18 نيسان 1966.

(50) جريدة العرب، العدد 548 في 15 نيسان 1966؛ فوزي، شخصيات، ص 81.

(51) ولد الملا مصطفى البارزاني في قرية بارزان التابعة للواء أربيل عام 1904 برز دوره السياسي كزعيم كردي عندما أعلن حركته المسلحة عام 1943، أنتخب رئيساً للحزب الديمقراطي الكردستاني في آب 1946، عاد من منفاه في الاتحاد السوفيتي الى العراق في 6 تشرين الأول 1958، دخل في مواجهات مسلحة مع الحكومات العراقية المتعاقبة الى أن وافاه الأجل في آذار 1979، حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الأحزاب العراقية، مؤسسة العارف للمطبوعات، (بيروت، 2007)، ص ص 233 – 234.

(52) العاني والحربي، المصدر السابق، ص 312.

(53) فوزي، عبد السلام عارف، ص 146.

(54) العاني والحربي، المصدر السابق، ص 312.

(55) البوتاني، التطورات السياسية، ص 184.

(56) الجمهورية العراقية، وزارة العدل، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة 1963، مطبعة الحكومة، (بغداد، 1963)، ص 324؛ جريدة الجماهير (بغداد)، العدد 5، 17 شباط 1963.

(57) علي كريم سعيد، عراق 8 شباط من حوار المفاهيم الى حوار الدم، مراجعات في ذاكرة طالب شبيب، دار الكنوز الأدبية، (بيروت، 1999)، ص 250.

(58) الدار العربية للوثائق، العراق، المسألة الكردية، ع – 1 / 1305؛ جريدة الأخبار (القاهرة)، العدد 3317، 20 شباط 1963.

(59) فؤاد عارف، ولد في السليمانية عام 1913 تخرج من المدرسة الحربية عام 1935 عين مرافقاً للملك غازي عام 1936 وآمر كلية الضباط الاحتياط 1956 وآمر اللواء التاسع عام 1958 متصرفاً للواء كربلاء بعد ثورة 14 تموز وعين وزيراً للدولة ووزيراً للزراعة وكالةً عام 1959 ووزيراً للأوقاف 1963 وأصبح نائب رئيس الوزراء التفاصيل أنظر، مذكرات فؤاد عارف، (بغداد، 2005)، ص 260.

(60) ميفان عارف عبد الرحمن طاهر، موقف الأحزاب السياسية العراقية من المسألة الكردية، 1946 – 1970، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2007، ص 196.

(61) جريدة الجماهير، (بغداد)، العدد 5، 17 شباط 1963.

(62) سعيد، المصدر السابق، ص 249.

(63)جريدة الحرية، (بغداد)، العدد 1705، 10 آذار 1963.

(64) حامد محمود عيسى علي، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط منذ بدايتها حتى سنة 1991، مكتبة مدبولي، (القاهرة، 1992)، ص 206.

(65) جريدة الجهاد (بغداد)، العدد 2، 12 آذار 1963؛ جريدة العرب، (بغداد)، العدد 9، 12 آذار 1963؛ جريدة المنار، (بغداد)، العدد 2557 13 آذار 1963؛ جريدة الفجر الجديد، العدد 547، 12 آذار 1963

(66) جريدة العرب، (بغداد)، العدد 15، 19 آذار 1963؛ جريدة الوحدة، (بغداد)، العدد 14، 19 آذار 1963؛ جريدة العروة الوثقى (بغداد)، العدد 9، 19 آذار 1963؛ جريدة لواء العروبة (بغداد)، العدد 20، 26 آذار 1963.

(67) علي، المصدر السابق، ص 206.

(68) ينظر نص المنهاج المرحلي في، جمهورية العراق، وزارة الإرشاد، المنهاج المرحلي للمجلس الوطني لقيادة الثورة، (بغداد، 1963)، ص 5 – 36؛ جريدة الوحدة، العدد 12، 12 آذار 1963؛ جريدة لواء العروبة، العدد 12، 17 آذار 1963.

(69) ينظر بيانا لحزب البارتي، منظمة السليمانية، مشروع الخطوط العريضة للامركزية في كردستان في 23 آذار 1963، عبد الفتاح علي البوتاني، وثائق عن الحركة القومية الكوردية التحريرية، مؤسسة موكرياني، (اربيل، 2001)، ص ص 232 – 234.

(70) لوقا زودو، المسألة الكردية والقوميات العنصرية في العراق، (بيروت، 1969) ص ص 191 – 197؛ طاهر، المصدر السابق، ص 202.

(71) فاضل البراك، مصطفى البارزاني الأسطورة والحقيقة، دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد، 1989)، ص 177.

(72) طاهر، المصدر السابق، ص 202، ومن الجدير بالذكر أن الوفد الكردي المفوض تألف من جلال الطالباني وصالح اليوسفي ومسعود مُحَمَّد وحسين خانقاه وصمد مُحَمَّد وحسين مُحَمَّد كريم وعكيد صديق و شاخوان نامق وبابكر رسول ومصطفى عزيز وعبد الحسين فيلي وآخرين ينظر، محمود الدرة، القضية الكردية، دار الطليعة،(بيروت، 1966)، ص 312.

(73) جريدة الشعب (بغداد)، العدد 479، 11 حزيران 1963، الدرة، المصدر السابق، ص 326 – 334.

(74) البوتاني، وثائق، ص 232، ويذكر ان الحكومة العراقية أطلقت في تموز 1963 سراح كل من مسعود مُحَمَّد وحسين خانقاه و صمد مُحَمَّد و بابكر رسول، جريدة الطليعة (بغداد)، العدد 1816، 21 تموز 1963.

(75) طاهر، المصدر السابق، ص 199.

(76) سعيد، المصدر السابق، ص 256، ص 257.

(77) للمزيد عن عملية دجلة وتأثيرها على تدويل المسألة الكردية ينظر، ته لار علي أمين عزيز، موقف تركيا من المسألة الكردية في العراق، 1937 – 1975 دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الموصل، 2009، ص ص 232 – 240.

(78) سعيد، المصدر السابق، ص 257.

(79) جريدة الطليعة، (بغداد)، العدد 1784، 12 حزيران 1963؛ جريدة العرب، (بغداد)، العدد 49، 13 حزيران 1963؛ جريدة الجماهير، (بغداد)، العدد 111، 13 حزيران 1963.

(80) سنان صادق الزيدي، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق في عهد الرئيس عبد السلام مُحَمَّد عارف شباط 1963 – نيسان 1966، (بغداد، 2009)، ص 127.

(81) جريدة العرب، (بغداد)، العدد 534، 15 تموز 1963؛ جريدة الطليعة، (بغداد)، العدد 1812، 16 تموز 1963.

(82) جريدة البلد، (بغداد)، العدد 40، 12 تشرين الأول 1963.

(83) جريدة الفجر الجديد، (بغداد)، العدد 572، 4 كانون الأول 1963

(84) الزيدي، المصدر السابق، ص ص 127 – 128.

(85) Malcolm keer , The Arab cold wan 1958 – 1964 Oxford university press , (LONDON , 1965) , p. 125 ; ؛ جريدة الجمهورية، (بغداد)، العدد 2، 26 تشرين الثاني 1963؛ جريدة المنار، (بغداد)، العدد 2578، 1 كانون الأول، 1963؛ جريدة كشكول، (بغداد)، العدد 314 ’ 6 كانون الأول 1963.

(86) Khaddwri , op , cit , p. 220.

(87) الزيدي، المصدر السابق، ص 128.

(88) جريدة البلد، (بغداد)، العدد 68، 25 تشرين الثاني، 1963؛

Sa'ad Jawad , The Kurdish Question 1958 – 1970 , (LONDON , 1981) , p. 154.

(89) جريدة المنار، (بغداد)، العدد 2578، 30 تشرين الثاني 1963.

(90) مجلة تحرير كردستان، العدد 4، كانون الأول 1963 نقلاً عن البوتاني، وثائق، ص 608 – 609.

(91) المصدر نفسه، ص ص 609 – 610.

(92) المصدر نفسه، ص 351، ص 610.

(93) عبدالله شاتي عبهول، دراسة تحليلة من تاريخ العراق المعاصر، (بغداد، 2009)، ص 175.

(94) ولدَ خالد النقشبندي في قرية بامرني في قضاء العمادية بمحافظة دهوك أكمل دراسته في الموصل ثم التحق بالكلية العسكرية في بغداد عام 1936، أكمل دراسته في كلية الحقوق المسائية عام 1950، أصبح متصرفاً للواء أربيل عام 1957 – 1958 توفي في 27 تشرين الأول 1961، ينظر، طاهر، المصدر السابق، ص 128، هامش رقم 5.

(95) عبهول، المصدر السابق ن ص 180، ص 205.

(96) جريدة الطليعة، (بغداد)، العدد 1784، 12 حزيران 1963.

(97) المصدر نفسه.

(98) المصدر نفسه، العدد 1810، 12 تموز 1963؛ جريدة العرب، (بغداد)، العدد 32، 13 تموز 1963.

(99) جريدة كشكول، (بغداد)، العدد 304، 23 آب 1963.

(100) جريدة الجمهورية، (بغداد)، العدد 264، 20 أيلول 1964؛ جريدة كشكول، (بغداد)، العدد 352، 2 تشرين الأول 1964.

(101) جريدة المنار، (بغداد)، العدد 2972، 28 شباط 1965؛ جريدة الفجر الجديد، (بغداد)، العدد 937، 28 شباط 1965.

(102) جريدة المنار، (بغداد)، العد 3002، 30 آذار 1965.

(103) المصدر نفسه، العدد 3116، 3 آب 1965.

(104) جريدة البلد، (بغداد)، العدد 468، 3 كانون الأول 1965؛ جريدة الجمهورية، (بغداد)، العدد 689، 4 كانون الأول 1965.

(105) جريدة العرب، (بغداد)، العدد 395 ن 13 تشرين الأول 1965.

(106) جريدة الجمهورية، (بغداد)، العدد 812، 13 نيسان 1966؛ جريدة البلد، (بغداد)، العدد 573، 14 نيسان 1966.

(107) جمهورية العراق، متصرفية لواء الناصرية، الناصرية تؤبن الرئيس الراحل 1965 – 1966، مطبعة الأزهر، (بغداد، 1966)، ص ص 19 – 20.

(108) الزيدي، المصدر السابق، ص 128.

(109) Jawad , op. cit. p. 154

البوتاني، وثائق، ص 236؛

(110) Ibid , p.154

البوتاني، وثائق، ص 236

(111) بطاطو، المصدر السابق، ص 346.

(112) طاهر، المصدر السابق، ص 205.

(113) ينظر نصوص الرسائل المتبادلة في البوتاني، وثائق، ص ص 238 – 239.

(114) المصدر نفسه، ص ص 226 – 229.

(115) طاهر، المصدر السابق، ص 206.

(116) جريدة الفجر الجديد، (بغداد)، العدد 629، 11 شباط 1964؛ طاهر، المصدر السابق، ص 206؛

Jawad , op. cit , p. 156

(117) جعفر عباس حميدي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958 – 1968، جـ 7، بيت الحكمة، (بغداد، 2005)، ص 68؛

Jawad , op. cit. pp. 156 – 157.

(118) نديم أحمد الياسين، المسألة الكردية مواقف ومنجزات، دار الحرية، (بغداد، 1975)، ص ص 40 – 41؛

Republic A Iraq , ministry A Information the Kurdish Question , Attitudes and Achievement AL. Hurria printing , (Baghdad , 1977) , p. 21.

(119) جريدة المنار، (بغداد)، العدد 6219، 11 شباط 1966؛

Jawad , op. cit. pp. 157 – 158.

(120) حميدي، الوزارات، جـ 7، ص ص 70 – 71.

(121) الياسين، المصدر السابق، ص 17؛

The Kurdish Qestion , p. 23.

(122) خيري عزيز، " المسألة الكردية بين الحكم الذاتي والقيادة العشائرية "، مجلة الطليعة (القاهرة)، العدد 8، 1974، ص 85؛ عبد الستار طاهر شريف، موجز تاريخ الحزب الثوري الكردستاني، (بغداد، 1977)، ص ص 22 – 23.

(123) Record A Iraq , 1914 - 1966 , vol. 15: 1963 -1966 , letter NO. 10114 \ 54164 , confidential from Mr. Maynard. British Embassy , Baghdad to Foreign office , LONDON , 20 June 1964 , pp. 565 – 566.

(124) الأعضاء المطرودين من الحزب البارتي هم إبراهيم أحمد ونوري شاويس وعمر مصطفى دبابة و سيد عزيز سيد عبدالله شمزيني وجلال الطالباني وعلي حمدي ومروان عيسى ذبيحي وعلي عسكري واحمد عبدالله وحلمي علي شريف و مُحَّد الحاج طاهر وملا عبدالله اسماعيل و نوري احمد طه وعلي عبدالله، ينظر، البوتاني، وثائق، ص 257.

(125) ستار نوري العبودي، عبد العزيز العقيلي حياته ودوره السياسي والعسكري في العراق 1919 – 1981، دار المرتضى، (بغداد، 2009)، ص 116.

(126) م. د. م، الأمن في لواء الموصل 1964، رقم الإضبارة 4 / 104، وثيقة 33، ص 83.

(127) سيف الدين الدوري، الفريق طاهر يحي ضحية الصراعات السياسية والعسكرية في العراق، الدار العربية للعلوم ناشروت، (بيروت، 2008)، ص ص 58 – 59.

(128) ينظر نص قانون العفو في، حميدي، الوزارات، جـ 7، ص ص 69 – 70.

(129) ولد سترونغ عام 1915، موظف في وزارة الخارجية الأمريكية عمل سكرتير أول ومستشار في السفارة الأمريكية في دمشق ثم مديراً لدائرة شؤون الشرق الأدنى في الخارجية الأمريكية عام 1962، وفي عام 1963 تم تعيينه سفيراً لبلاده في العراق حتى حزيران 1967 توفي عام 1999، ينظر، الزيدي، المصدر السابق، ص 88 هامش رقم 52.

(130) F. R. U. S. vol. xxl , NO. 162 , Arigram form the Embassy in Iraq to the Department A state , Baghdad , 24 march 1964 ,

نقلاً عن، الزيدي، المصدر السابق، ص 129.

(131) شيرزاد زكريا مُحَمَّد، مجلس قيادة الثورة في كردستان العراق 1964 – 1970 دراسة تاريخية سياسية عامة، مركز الدراسات الكوردية وحفظ الوثائق، (دهوك، 2010)، ص 49.

(132) الزيدي، المصدر السابق، ص 128. للتفاصيل عن تلك الاتفاقية انظر عبد الفتاح البوتاني / شيرزاد زكريا مُحَمَّد، اتفاقية 10 شباط 1964 بين الحكومة العراقية وقيادة الثورة الكوردية (الأسباب والنتائج) دراسة تاريخية وثائقية، ط1، مطبعة جامعة دهوك (دهوك 2013).

(133) مركز دراسات وحفظ الوثائق الكردية، برقية السفارة الأمريكية في العراق الى وزارة الخارجية [الامريكية] مؤرخ في 16 كانون الأول 1964، الوثيقة 17، ص 13.

(134) المصدر نفسه، ص ص 129 – 130.

(135) مُحَمَّد، المصدر السابق، ص 49؛ البوتاني، وثائق، ص 323؛

Jawad , op. cit. p. 147.

(136) Khadduri , op. cit , p. 225.

(137) ينظر نص الدستور المؤقت لعام 1964 في حميدي، الوزارات، جـ 7، ص ص 131 – 142.

(138) المصدر نفسه، ص ص 130 – 131؛

Khadduri , op. cit , p. 225.

(139) فوزي، عبد السلام عارف، ص 51؛

Khadduri , op. cit , p. 225.

(140) البوتاني، وثائق، ص 310؛ مُحَمَّد، المصدر السابق، ص 51.

(141) ينظر نص بيان الحزب البارتي بمناسبة الذكرى السادسة لثورة 14 تموز في، البوتاني، وثائق، ص ص 267 – 269، وقد انتقد رئيس الحزب الوطني الديمقراطي كامل الجادرجي الدستور المؤقت في مذكرة رفعها الى الرئيس عبد السلام عارف مطلع حزيران 1964 أشار فيها الى أن مجرد الاعتراف بالحقوق القومية الكردية وعدم تحديد طبيعة هذه الحقوق وماهيتها لا يحل المعضلة الأساسية، ينظر كامل الجادرجي، من أوراق كامل الجادرجي، دار الطليعة، (بيروت، 1971)، ص 162.

(142) جريدة الفجر الجديد، العدد 678، 10 نيسان 1964.

(143) م. د. م. الأمن في لواء الموصل 1964 – 1965، رقم الإضبارة 125/4، وثيقة 40، ص 83، وثيقة 42، ص 85؛ جريدة الجمهورية، العدد 102، 23 آذار 1964. ويذكر أن البارزاني بعث بالعديد من الرسائل الى كبار المسؤولين في الحكومة يطلب فيها إطلاق سراح المعتقلين والموقوفين الأكراد بسبب أحداث الشمال، ينظر م. د. م، الأمن في لواء الموصل 1964 – 1965، رقم الإضبارة 125/4، وثيقة 18، ص 40، وثيقة 35، ص 72، وثيقة 18، ص 20.

(144) ينظر أسماء السجناء الأكراد المنقولين مع أحكامهم في، م. د. م، حزب البارتي والبارتيين، رقم الإضبارة 57/4، وثيقة 3، ص ص 8 – 11؛ البوتاني، وثائق، ص ص 363 – 368.

(145) م. د. م. الأمن في لواء الموصل 1964 – 1965، الاضبارة 4 / 125، وثيقة 3، ص 6-7.

(146) الاضبارة نفسها، وثيقة 40، ص 83؛ وثيقة 42، ص 85.

(147) م. د. م. الأمن في لواء الموصل 1964، الاضبارة 4 / 104، وثيقة 10، ص 29.

(148) عقد المؤتمر التأسيسي الأول للاتحاد الاشتراكي العربي في قاعة الخلد في 14 تموز 1964 برعاية الرئيس عبد السلام عارف واستمر أحد عشر يوماً ثم افتتحت للاتحاد فروع في مختلف الألوية العراقية و أصدر جريدة الثورة العربية لتكون لسان حاله استمر نشاطه حتى 17 تموز 1968، ينظر م.د.م، الاتحاد الاشتراكي العربي 1964، رقم الإضبارة 4 / 58، وثيقة 2، ص، وثيقة 17، ص 32، وثيقة 36، ص 73، وثيقة 40، ص 80؛ جريدة الثورة العربية، العدد 2، 15 / تموز / 1964؛ جريدة الجمهورية، العدد 19، 15 تموز 1964؛ حميدي الوزارات، جـ 7، ص 165 – 212.

(149) عبد الفتاح علي البوتاني، موقف الأحزاب السياسية العراقية من المسألة الكردية 1946 – 1970، مركز الدراسات الكوردية وحفظ الوثائق، (دهوك، 2007)، ص ص 145 – 155.

(150) ذنون يونس الطائي، "الاتحاد الاشتراكي العربي في الموصل 1964 – 1968"، مجلة دراسات موصلية (الموصل)، العدد 6، 2004، 56 هامش رقم 25؛ البوتاني، وثائق، ص 310.

(151) البوتاني، وثائق، ص 317.

(152) الدرة، المصدر السابق، ص ص 360 – 361.

(153) ينظر نص مذكرة البارزاني الى الرئيس عارف في، لوقا زودو، المصدر السابق، ص 205 – 210؛ الدرة، المصدر السابق، ص ص 360 – 371.

(154) جعفر عباس حميدي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958 – 1968، جـ 8، بيت الحكمة، (بغداد، 2005)، ص 74؛ الزيدي، المصدر السابق، ص 131.

(155) صبحي عبد الحميد، مذكرات صبحي عبد الحميد العراق في سنوات الستينات 1960 – 1968، دار بابل، (بغداد، 2010)، ص 258).

(156) هادي خماس، رجل من زمن الثائرين مذكرات العقيد الركن المتقاعد هادي خماس مدير الاستخبارات العسكرية الأسبق، دار الفراهيدي، (بغداد، 2011)، ص 157 – 158.

(157) حميدي، الوزارات، جـ 8، ص ص 5 – 8؛ الدوري ن المصدر السابق، ص 62 – 64؛

Khadduri , op. cit , pp. 240 – 241.

(158) البوتاني، وثائق، ص 338؛

Jawad , op. cit , p. 178.

(159) م. د. م، الأمن في لواء الموصل 1964 – 1965، الاضبارة 125/4، وثيقة 37، ص 75، وثيقة 41، ص 84.

(160) الاضبارة نفسها، وثيقة 60، ص 124، وثيقة 69، ص 142، وثيقة 90، ص 88.

(161) البوتاني، وثائق، ص 337.

(162) المصدر نفسه، ص 337، أكد صبحي عبد الحميد وزير الداخلية في 16 آذار 1965 بأنه إذا لم تحل قوات البيشمركة لن تكون هناك أية وسيلة لحل المسألة الكردية واعتبر مطلب الحكم الذاتي الذي وصفه بالاستقلال الكردي بمثابة خروج على اتفاقية

عارف – البارزاني التي وصفها بمعاهدة السلام؛ الدرة المصدر السابق، ص 353 – 354.

(163) العقيلي، المصدر السابق، ص 282.

(164) مُحَمَّد، المصدر السابق، ص ص 54 – 55.

(165) البوتاني، وثائق، ص 383.

(166) م. د. م، الأمن في لواء الموصل 1964 – 1965، الاضبارة 125/4، وثيقة 82، ص 165 – 166.

(167) الاضبارة نفسها، وثيقة 73، ص 15، وثيقة 76، ص 155، وثيقة 82، ص 167.

(168) البوتاني، وثائق، ص ص 344 – 350.

(169) الدرة، المصدر السابق، ص 384؛

Jawad , op. cit , p.178.

(170) جريدة الفجر الجديد، (بغداد)، العدد 938، 1 آذار 1965؛ جريدة الجمهورية، العدد 420، 1 آذار 1965.

(171) جريدة الجمهورية، (بغداد)، العدد 434، 15 آذار 1965.

(172) مُحَمَّد، المصدر السابق، ص 120.

(173) المصدر نفسه، ص 120.

(174) Foreign office , 371 \ 180812 , Letter , NO. 10114\ 1 \ 65 , from E. F. G. Maynard , British Embassy , to foreign office LONDON m 2 January1965 , Military Operations and use of Napalm and poison gas ,

نقلاً عن العقيلي، المصدر السابق، ص 283.

(175) Foreign office 371 \ 18012 , Letter NO. 10114 \ 25 \ 65, EQ \ 019 \ 18 ,confidential from E. F. G Maynard , British Embassy , Baghdad , to foreign office , LONDON , 27 February 1965 , Military Operations and use A napalm and poison gas.

(176) جريدة المنار، (بغداد) , العدد 3002، 30 آذار 1965، جريدة الجمهورية، (بغداد)، العدد 449، 30 آذار 1965.

(177) Jawad , op. cit , p. 179.

(178) عزيز، المصدر السابق، ص 253 وهذا أحد أنواع مناورات الحكومة مع القيادة الكردية إذ كانت تسعى إلى إيقاف القتال في فصل الشتاء وتطلب المفاوضات ثم تستأنف القتال في بداية فصل الربيع وكانت تسميها بالحملة الربيعية، ومن هنا عرفت اتفاقية 10 شباط 1964 باتفاقية الشتاء أو اتفاقية الثلج، البوتاني، دراسات ومباحث، ص 371.

(179) علي، المصدر السابق، ص ص 210 – 211.

(180) عزيز، المصدر السابق، ص 254.

(181) جامعة دهوك مركز الدراسات وحفظ الوثائق الكردية، الوثيقة المؤرخة في 22 تموز 1965 تحت التصنيف 51/20.

(182) جريدة المنار، (بغداد)، العدد 3036، 9 أيار 1965.

(183) وثائق مركز الدراسات الكردية دهوك والمؤرخة في 22 تموز 1965، وثائق مركز السياسات وحفظ الوثائق الكردية، تحت التصنيف 20/51.

(184) جريدة الجمهورية، (بغداد)، العدد 451، 1 نيسان 1965.

(185) حميدي، الوزارات، جـ 8، ص 87؛ انظر نص الفتوى، الوثائق العربية 1965، دائرة الدراسات السياسية والادارة العامة، الجامعة الامريكية في بيروت، الوثيقة 100، ص197.

(186) انظر نص الفتوى في الوثائق العربية 1965، دائرة الدراسات السياسية والادارة العامة الجامعة الامريكية في بيروت، الوثيقة 100، ص197.

(187) للتفاصيل عن تلك الشخصية ومواقفها تجاه معظم الاوضاع السياسية في العراق انظر، وسن سعيد الكرعاوي، السيد محسن الحكيم دراسة في دوره السياسي والفكري في العراق، 1946-1970، ط1، مطبعة ثامن الحجج، مؤسسة افاق للدراسات والابحاث العراقية، (بغداد، 2009).

(188) فرسان صلاح الدين، قوات غير نظامية أنشأتها الحكومة العراقية من العشائر الكردية الموالية لها والمناوئة للبارزاني، وسميت بهذا الاسم نسبةً الى القائد صلاح الدين الأيوبي في حين أطلق الملا مصطفى البارزاني عليها اسم جاش بوليس أي حمير الشرطة كذلك تم تشكيل قوات غير نظامية أخرى من العشائر العربية عُرفت بفرسان الوليد تيمناً بالقائد خالد بن الوليد، جريدة الطليعة، (بغداد)، العدد 1809، 9 تموز 1963؛ جريدة الجماهير، (بغداد)، العدد 137، 9 تموز 1963؛ طاهر المصدر السابق، ص 209.

(189) م. د. م، حزب البارتي والبارتيين، الاضبارة 4 / 57، وثيقة 19، ص ص 98 – 99؛ البوتاني، وثائق، ص ص 352 – 353.

(190) جريدة البلد، (بغداد)، العدد 370، 8 آب 1965.

(191) جريدة المنار، (بغداد)، العدد 3116، 3 آب 1965.

(192) حميدي، الوزارات، جـ 8، ص ص 88 – 90.

(193) جريدة الفجر الجديد، (بغداد)، العدد 1075، 18 آب 1965.

(194) حميدي، الوزارات، جـ 8، ص88.

(195) البوتاني، وثائق، ص 310؛

Jawad , op. cit , p. 179.

(196) جريدة المنار، (بغداد)، العدد 3150، 7 أيلول 1965؛ جريدة صوت العرب، (بغداد)، العدد 738، 7 أيلول، 1965؛ جريدة الفجر الجديد، (بغداد)، العدد

1092، 7 أيلول 1965؛ جريدة الجمهورية، (بغداد)، العدد 603، 7 أيلول 1965.

(197) جريدة الفجر الجديد، (بغداد)، العدد 1095، 10 أيلول 1965؛ جريدة الجمهورية، (بغداد)، العدد 606، 10 أيلول 1965.

(198) جريدة المنار، (بغداد)، العدد 3163، 20 أيلول 1965؛ جريدة الجمهورية، (بغداد)، العدد 616، 20 أيلول 1965.

(199) جريدة العرب، (بغداد)، العدد 377، 22 أيلول 1965؛ جريدة صوت العرب، (بغداد)، العدد 51، 22 أيلول 1965؛ طاهر، المصدر السابق، ص 210؛ حميدي، التطورات، ص 52؛ Jawad , op. cit , p. 180.

(200) جريدة الفجر الجديد، (بغداد)، العدد 1105، 22 أيلول 1965؛ جريدة البلد، (بغداد)، العدد 409، 22 أيلول 1965؛ حميدي، الوزارات، جـ 8، ص 229 – 231؛ Khadduri , op. cit , p. 253.

(201) الزيدي، المصدر السابق، ص 154.

(202) جريدة الجمهورية، العدد 620، 24 أيلول 1965؛ طاهر، المصدر السابق، ص 210 – 211؛ حميدي، الوزارات، جـ 8، ص 232 – 235؛ Khadduri , op. cit , p. 254 – 255.

(203) جريدة العرب، (بغداد)، العدد 395، 13 تشرين الأول 1965.

(204) الزيدي، المصدر السابق، ص 154.

(205) جريدة العرب، (بغداد)، العدد 395، 13 تشرين الأول 1965.

(206) فيصل حسون، شهادات في هوامش التاريخ، دار الوراق، (بيروت، 2001)، ص 150؛ العبودي، المصدر السابق، ص 117.

(207) كونتر دشنر، أحفاد صلاح الدين الأيوبي، ترجمة عبد السلام برواري، مطبعة خه بات، (دهوك، 2000)، ص 268.

(208) جريدة العرب، (بغداد)، العدد 411، 1 تشرين الثاني 1965؛ جريدة الجمهورية، (بغداد)، العدد 657، 1 تشرين الثاني 1965.

(209) جريدة فتى العرب، (بغداد)، العدد 2869، 10 كانون الثاني 1966.

(210) جريدة الفجر الجديد، (بغداد)، العدد 1214، 3 شباط 1966.

(211) Foreign office , 371 \ 186747 , Letter , NO. 10114 \ 31 \ 66 From S. L. E gerton , British Embassy in Baghdad to D.montgomery , foreign office LONDON, 19 march 1966 Action by genyral government to divide the Kurds.

(212) جريدة الثورة العربية، (بغداد)، العدد 515، 10 آذار 1966.

(213) الدرة، المصدر السابق، ص ص 388 389.

(214) حسون، المصدر السابق، ص 153؛ طاهر، المصدر السابق، ص 211.

(215) جريدة الثورة العربية، (بغداد)، العدد 505، 28 شباط 1966؛ جريدة الفجر الجديد، (بغداد)، العدد 1234، 28 شباط 1966.

(216) جريدة فتى العرب (الموصل)، العدد 2887، 24 آذار 1966.

(217) جريدة العرب، (بغداد)، العدد 534، 28 آذار 1966.

(218) م. د. م، الطائفة اليزيدية 1963 – 1966، رقم الاضبارة 4 / 65، وثيقة 19، ص 82؛ البوتاني، وثائق، ص ص 467 – 468.

(219) م. د. م، الطائفة اليزيدية 1963 – 1966، رقم الاضبارة 4 / 65، وثيقة 19، ص 80، 84.

(220) الاضبارة نفسها، وثيقة 15، ص 63.

(221) الاضبارة نفسها، وثيقة 15، ص 65، ص ص 68 – 69.

(222) جريدة فتى العرب (الموصل)، العدد 2892، 14 نيسان 1966؛ جريدة البلد، (بغداد)، العددين 573، 574، 14، 15 نيسان 1966؛

Khadduri , op. cit , pp. 261- 263. Jawad , op. cit , p. 180.

(223) حسون، المصدر السابق، ص 153.

(224) حميدي، الوزارات، جـ 8، ص ص 305 – 306؛

Khadduri , op. cit , p. 263.

(225) جريدة الأخبار، (بغداد)، العدد 39، 17 نيسان 1966؛ جريدة صوت العرب، (بغداد)، العدد 217، 17 نيسان 1966؛ جريدة العرب، (بغداد)، العدد 550، 17 نيسان 1966؛ جريدة فتى العرب، (الموصل)، 2893، 18 نيسان 1966؛

Khadduri , op. cit , pp. 264 – 265.